الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

عنوان المذكرة:

الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد

1934 – 1956م

مذكرة مكلمة لنيل شهادة الماستر في تخصص: تاريخ العالم المعاصر

إعداد الطالبة:

سامية فاطمي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
جويبة عبد الكامل	أستاذ محاضر أ	رئيســـــــــا
لميش صالح	أستاذ التعليم العالي	مشرفـــــــــا
عاشور قويدر	أستاذ مساعد ب	مناقشـــــــــا

السنة الجامعية:

1436هـ/ 1437هـ / 2015 – 2016م

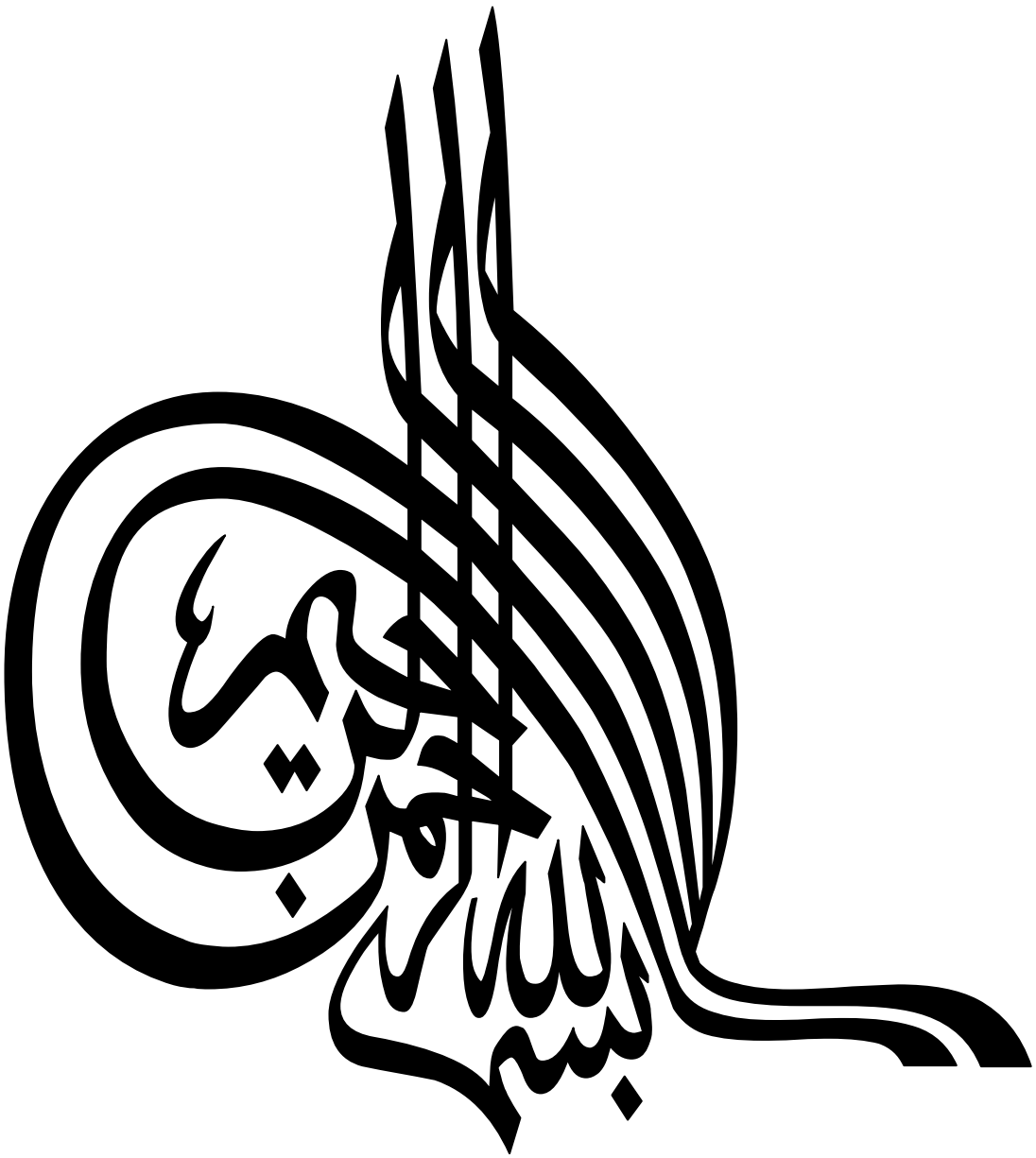

يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ

صدق الله العظيم

سورة المجادلة 11

الإهـــــــــــداء

قال تعالى: ((وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۚ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا))

صدق الله العظيم الإسراء الآية 23

إيمانا مني بمكانة الوالدين عند الله سبحانه وتعالى، أهدي هذا العمل إلى:

قرة عيني أمي العزيزة التي شجعتني على طلب العلم منذ نعومة أظافري

كنزي الغالي أبي العزيز والحضن الدافئ ومنبع الأمل والإصرار على تخطي الصعاب

إلى جناحي التي رفرفت بهما أخوي العزيزين "نور الدين، ورضوان" اللذان كانا لي نعم السند والعون في السراء والضراء

إلى أغلى الناس أخواتي "رزيقة، ياسمينة، منى" وزوجات إخوتي "بسمة، أحلام" اللواتي دعمنني بكل حب وأخوة على المضي قدما، لتحقيق طموحاتي

إلى أزهار الربيع التي عبقتني تفاؤلا أبناء إخوتي: "بهاء الدين، سيف الإسلام، مرام الأمورة، يحي، علي، أريج الحلوة، عيسى، إياد، عبد الله"

إلى من تقاسمت معهم طعم الحب والصداقة والتي أتمنى أن تدوم صديقاتي: "نور الهدى زروخي، علجية تومي، العطرة تباني، سميحة زروخي، هدى مخلوف، إلهام عزري"

وإلى كل أفراد أسرتي حفظهم الله، وإلى جميع الشهداء الذين ناضلوا بدمائهم الطاهرة لتحرير الوطن

سامية فاطمي

أولا الحمد لله العلي القدير على نعمة الصحة والعافية، وأنار دربي ومنحني العلم، أتوجه بخالص الشكر والامتنان والعرفان إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة لإتمام هذا العمل، خاصة الأستاذ المشرف الدكتور "صالح لميش"، الذي قبل مهمة الإشراف علي وكان لي نعم العون، فلم يبخل علي بالنصيحة والتوجيه ومتابعة خطوات البحث إلى غاية نهايته.

كما أتوجه بالشكر للدكتور "فاتح بلعمري" الذي ساعدني في الحصول على المراجع لهذا العمل المتواضع.

وإلى زملائي في قسم التاريخ، وإلى كل أعضاء أسرة كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة المسيلة – محمد بوضياف –

وإلى كل عمال وعاملات المكتبات الذين تحملوا معي متاعب الكتابة والتصحيح

إلى كل هؤلاء جميعا لكم الشكر سلفا

مقدمة:

تعرضت البلاد التونسية على غرار البلدان العربية الإسلامية الأخرى مع بداية القرن التاسع عشر لهجمة استعمارية أوربية شرسة، ادعت من خلالها أنها رسالة حضارية لإخراجها من التخلف الذي سعت إلى تحقيقه بكل الوسائل هو تمزيق الوحدة العربية، تنصير وطمس هوية الشعب ومحو الشخصية العربية الإسلامية، وقد تجسد ذلك فعليا يوم 12 ماي 1881 بفرض الحماية الفرنسية على تونس، مستغلة في ذلك الأوضاع التي عاشتها تونس آنذاك ضعف شخصية البايات، مشكلة الديون... الخ، ونتيجة لذلك انتهج الشعب التونسي أسلوبين للكفاح "الكفاح المسلح" الذي مثلته المقاومة الشعبية لاسترجاع الحرية والتخلص من الاضطهاد، ورغم فشله واصل التونسيون كفاحهم بأسلوب جديد اعتمد على الكفاح السياسي، بظهور نخب وطنية مثقفة ثقافة عربية غربية بعد الحرب العالمية الأولى، ولقد ظهر على مسرح الساحة السياسية "الحزب الدستوري التونسي" الذي انبثق عنه في الثلاثينيات "الحزب الدستوري التونسي الجديد" سنة 1934، بقيادة المجاهد الأكبر الحبيب بورقيبة الذي استطاع الدفاع عن قضية وطنه وشعبه من أجل التخلص من الاستعمار الفرنسي، بالرغم من العراقيل التي واجهها خلال رئاسته للحزب وصولا إلى الاستقلال.

ومن دوافع اختياري لهذا الموضوع:

- الرغبة العلمية لدراسة الشخصيات التي ظهرت على الساحة السياسية منها شخصية الزعيم "بورقيبة الحبيب" ودوره في الحزب الدستوري التونسي الجديد 1934 – 1956.
- دراسة المواضيع التي لها علاقة بالحركة الوطنية خلال الحقبة الاستعمارية.
- الرغبة في معرفة أسلوب الحماية الفرنسية على تونس على غرار الجزائر بحكم القرب.

- التعرف على الأساليب التي انتهجها الشعب التونسي لمقاومة الاستعمار وطرده خارج الديار – الكفاح المسلح – الكفاح السياسي.

ونظرا لأهمية الموضوع فإن الإشكالية تتمحور حول: الحزب الدستوري التونسي الجديد بين المد والجزر؟ وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات كالتالي:

- ما هي طبيعة السياسة الاستعمارية؟ وما هي ردود الفعل الأولية؟
- ما الدور الذي لعبه الحبيب بورقيبة في الحزب الدستوري التونسي الجديد؟
- وما طبيعة استقلال تونس؟

كل ذلك دفعني لاختيار هذا الموضوع والإجابة عن تلك التساؤلات المطروحة، معرفة طبيعة التواجد الفرنسي في تونس، وكيف تصدى الشعب لذلك الاستعمار القوي منذ أن وطأت قدماه بلاده، كذلك التعرف على رمز من رموز الحركة الوطنية التي برزت آنذاك في الثلاثينيات "الحبيب بورقيبة" ونشاطه الحثيث داخل الحزب الدستوري التونسي الجديد لنيل الاستقلال.

ولتتبع الدراسة ارتأيت تقسيم البحث إلى: مقدمة وثلاث فصول وخاتمة. **الفصل الأول:** تناولت فيه الحماية الفرنسية على تونس ومظاهر المقاومة وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول: تناولت فيه فرض الحماية الفرنسية على تونس، وما هي أسبابها ونتائجها، أما المبحث الثاني: ردود الفعل الأولية المتمثلة في المقاومة المسلحة التونسية دوافعها ونتائجها، وجاء المبحث الثالث: حركة الشباب التونسي (1907- 1912) التي درست فيه بدايات الحركة الوطنية التونسية. أما **الفصل الثاني:** تكوين الحزب الدستوري الجديد 1934 – 1945 وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث هي: المبحث الأول: تأسيس الحزب الدستوري التونسي الجديد تناولت فيه الأسباب التي أدت إلى ظهور هذا الحزب، أما المبحث الثاني: نشاط الحزب (1934 – 1939) وموقف السلطات الاستعمارية منه، وجاء المبحث الثالث: بعنوان نبذة عن حياة بورقيبة وتطرقت فيه إلى مولده وتعليمه وآثاره الفكرية ووفاته.

الفصل الثالث: نشاط الحزب الدستوري التونسي الجديد 1945 – 1956 تناولت فيه الأحداث التي جرت تلك الفترة فخصصت المبحث الأول: موقف الحزب من اندلاع الحرب العالمية الثانية، أما المبحث الثاني: درست فيه نشاط الحزب داخليا وخارجيا بعد الحرب العالمية الثانية وأخيرا المبحث الثالث: المفاوضات التونسية الفرنسية وما أنتجته للحصول على الاستقلال. أما الخاتمة فكانت عبارة عن مجمل النتائج المتوصل إليها بعد الدراسة.

أما فيما يخص المناهج وللإجابة عن هذه الإشكالية اعتمدت على منهجين هما:

- المنهج التاريخي الوصفي: وذلك من خلال استعراض الأحداث التاريخية حسب تسلسلها الكرونولوجي ووصف الأحداث حسب مراحلها.
- المنهج التحليلي: وذلك بتحليل بعض المواقف التي صدرت عن الحبيب بورقيبة تحليلا موضوعيا ومدى نجاحها في الأخير للوصول بتونس لتحقيق مطلبها الوحيد ألا وهو الاستقلال دون قيد أو التزام.

أيضا لقد كانت المصادر والمراجع ثرية ومتنوعة ومتشابهة في بعض الأحيان في المعلومات مما يصعب التعامل معها ونذكر أهمها:

المصادر: الطاهر بلخوجة: الحبيب بورقيبة سيرة زعيم وهو كتاب قيم يحتوي على معلومات عن الزعيم بورقيبة خلال مدة رئاسته، كذلك كتاب بورقيبة سيرة شبه محرمة لمؤلفه: الصافي سعيد يتناول حياة الزعيم إلى غاية وفاته.

المراجع: كتاب خليفة الشاطر: الحركة الوطنية ودولة الاستقلال وذلك لدراسة نشاط الحبيب بورقيبة داخل الحزب الدستوري الجديد 1934، أيضا علي المحجوبي: انتصاب الحماية الفرنسية على تونس والذي أفادني في دوافع الاحتلال وموقف الشعب من ذلك.

إضافة إلى بعض الأطروحات منها: الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري (1934 – 1954) دراسة مقارنة من خلال معرفة نشاط الحزب خلال الحربين.

أما الصعوبات التي واجهتني فلا يخلو أي بحث من الصعوبات لأن الكمال لله سبحانه وتعالى، منها: ضيق الوقت – صعوبة الوصول إلى المراجع باللغة الأجنبية.

- صعوبة الوصول للمصادر التي تناولت الحركة الوطنية التونسية.
- كما أشير أن البحث قد ذيل بمجموعة من الملاحق.

مدخل: الوضع العام لتونس قبل الحماية 1881م

شهد القرن التاسع عشر تغيرات في ميزان القوى الأوربي، التي كانت في أوج التحول وفي طريق التوسع، وبين البلاد التونسية التي كانت تابعة للدولة العثمانية وهي في تراجع وتقهقر وسميت بالرجل المريض، وفي سنة 1881م سقطت تونس تحت السيطرة الفرنسية وذلك بمقتضى معاهدة "باردو" واتفاقية "المرسى"[1].

وتعود أسباب فرض الحماية على تونس بسبب اندفاعية القوى السياسية والاقتصادية الأوربية، ومطامع الدول الأوربية الكبرى فرنسا، إنجلترا، إيطاليا، بسبب الموقع الاستراتيجي منها: القرب الجغرافي لصقلية 140 كلم، أهمية ميناء بنزرت الذي يمثل قاعدة بحرية من الصنف الأول في البحر المتوسط وهمزة وصل بين الشرق والغرب، فقد صرح القنصل الإنجليزي بتونس لزميله الفرنسي قبيل الحماية بقوله: لقد كتبت لحكومتي مجلدات حول بنزرت، كذلك حاجة هذه الدول إلى إيجاد أسواق ومجالات لاستثمار فوائض رؤوس الأموال التي تغمر أسواقها الداخلية[2].

انعكاس التسرب التجاري الأوربي في البلاد التونسية على تغير خصوصيات التجارة الخارجية، بينما نشط التجار الأوربيون في تكديس الأرباح على حساب التوازنات التجارية والمالية للبلاد، وبالتالي وقوع خلل هام في المجال التجاري، نزيف نقدي، تخفيف العملة المحلية، صعوبات خزينة البايلك والطبقات المسيرة 1828م[3].

([1]) أحمد القصاب: تاريخ تونس المعاصر (1881- 1956)، نع حمادي الساحلي، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986، ص 07.

([2]) قدادرة شايب: الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934 – 1954 دراسة مقارنة، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف عبد الرحيم سكفالي، قسم التاريخ وعلم الآثار الدراسات العليا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007/2006، ص ص 63- 37.

([3]) خليفة الشاطر وآخرون: تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ج3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005، ص 08.

سياسة الإصلاحات التي قام بها الباي وما أنفقه دون جدوى، جعلت الدولة تستدين من السوق العالمية حيث "أرلنجي" شريك الوزير الأول "مصطفى خنرندار" أكبر مانح للقروض التونسية، والتي لم تعد بالفائدة إلا على المقرضين والوسطاء ومزودي الحكومة، وقلما كانت لصالح الدولة إلا أن تعقد الأزمة أدت إلى إفلاس الباي، إضافة إلى العالم الاقتصادي كذلك الضغط السكاني 36 مليون، ودور المغامرين والرحلات العلمية التي مهدت للاستعمار، فقد خصص قنصل مملكة سردينيا بتونس 1825م – 1830م الكونت "فيليبي" جزء من وصفه للبلاد التونسية لرسم "خطة الهجوم على الإيالة"[1].

إضافة إلى عجز الحكومة التونسية عن تسديد ديونها، وضعت أموال البلاد تحت وصاة اللجنة المالية العالمية 1869م، حيث قدرت الديون بـ 125 مليون فرنك، وتكونت اللجنة من تونسيين وأجانب وظلت حوالي خمسة وعشرين سنة تقريبا وكانت تراقب موارد الدولة مراقبة مباشرة[2]. إضافة إلى ذلك عمل فرنسا جاهدة للسيطرة على البلاد التونسية في ظل الأزمات التي عاشتها مع اندلاع الثورات الداخلية بسبب الضرائب الباهظة التي فرضها الباي على السكان، وكذلك ثورة "علي بن غداهم" 1864م التي أشعلت البلاد بكاملها[3].

وفي ماي عسكر الجنود الفرنسيون بالقرب من باردو وقدم الجنرال "بربار" معاهدة باردو التي وقع عليها الباي 12 ماي 1881م.

وبعد سنتين من الاحتلال فرضت فرنسا معاهدة ثانية ليكتمل إحكام السيطرة الفعلية على تونس بمعادة المرسى 08 جوان 1883م[4]، ويصبح المقيم العام الفرنسي المشرف على الشؤون الخارجية والداخلية للبلاد.

([1]) خليفة الشاطر وآخرون: المرجع السابق، ص 08.
([2]) علي محجوبي: ما يجب أن تعرف على انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تع: عمر بن ضو وحليمة قرقوري.
([3]) خير الدين شترة: إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية (1900- 1939)، طبعة خاصة، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 23.
([4]) (ينظر الملحق 03).

المبحث الأول: فرض الحماية الفرنسية على تونس

بعد تعرض البلاد التونسية لحكم البايات المحلي الطويل، وصل بها الأمر إلى الضعف والتراجع خلال النصف الثاني من القرن 19، بسبب الفساد وضعف الحكومة، هذا ما سمح للدول الأوربية الكبيرة التي تسعى للبحث عن مصالحها في الدولة العثمانية التي سميت برجل أوربا المريض[1]. وقد اشتد التنافس بين الدول الأوربية لا سيما فرنسا وبريطانيا وإيطاليا على النفوذ الاقتصادي، خاصة فرنسا بحكم وجودها في الجزائر وإيطاليا بحكم قرب أراضيها من تونس، ولتحقيق هذه الأطماع كان لابد من الحصول على التأييد الدولي لتحقيق تلك الأطماع نظرا لموقع تونس[2].

وبعد مؤتمر برلين 1878م رجحت الكفة لفرنسا[3]، فإنجلترا تخلت عن تونس لفرنسا مقابل هيمنتها على قبرص، وقد صرح وزير خارجية إنجلترا اللورد "سالسبوري" لنظيره الفرنسي "وادنقتون" بقوله: << احتلوا تونس إن شئتم فإنجلترا لا تمانع في ذلك بل تحترم قراراتكم>> كما حصلت على الدعم الألماني من طرف المستشار الألماني "باسمارك" وذلك بهدف صرف نظرها على مقاطعة الألزاس واللورين التي ضمتها لها سنة 1870م، وذلك في حديث له مع سفير فرنسا ببرلين الكونت "دي سانت فاليي" ذكر فيه: << إني أعتقد أن الإجاصة التونسية قد نضجت وآن لكم أن تقطفوها>>[4]. أما إيطاليا فما كانت لتتخلى عن مطامعها في تونس إلا أنها لم تلقى دعما فعليا يمكنها من تحقيق غاياتها، وأرفقت بضغوط سياسية واقتصادية[5].

([1]) عاطف عيد: موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية تونس والجزائر، إيديتو للنشر، بيروت، 1999، ص 58.
([2]) شوقي أبو خليل: الإسلام وحركات التحرر العربية، دار الرشيد، مصر، 1976، ص 106.
([3]) فيصل محمد موسى: موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، منشورات الجامعة المقترحة، بنغازي، 1997، ص 130.
([4]) علي المحجوبي: المرجع السابق، ص 35.
([5]) قدادرة شايب: المرجع السابق، ص 45.

تعد مسألة ضغوط رجال الأعمال الفرنسيين على الديون التونسية، والحزم الذي أظهرته إيطاليا فيما يتعلق بأعمالها بالإيالة، دفعت فرنسا للخروج من جمودها لتسلك سياسة استعمارية وتبسط حمايتها على البلاد التونسية، وقد بينت صحيفة "لي بيتي باريزيان" (Le petit parisien) الصادرة يوم 29 سبتمبر 1881م في مقال بعنوان: "حقيقة غزو البلاد التونسية" أن مسؤولية التدخل الفرنسي لتونس تعود أساسا إلى الشركات المالية الكبرى[1].

غير أن الحكومة الفرنسية أنكرت ذلك، وتذرعت لحملتها على تونس "بمشكلة القبائل على الحدود التونسية الجزائرية، بحجة أنها قد خرجت من سلطة الباي وانها تشن غارات باستمرار على القرى الجزائرية القريبة، وكانت فرنسا قد أرسلت للباي "محمد الصادق" سنة 1879م مسودة الحماية عن طريق قنصلها "روستان" لكن الباي رفض ذلك، وهو ما دفع بالقنصل لطلب المساعدة من حكومته بإرسال أسطول بحري للمياه التونسية وتهديد الباي لعله يقتنع بالعدول عن المعارضة[2]، غير أن الحكومة الفرنسية اعتبرت آخر حادث سجل هو اغتيال مواطن من أولاد سدرة من قبيلة "خمير" شهر فيفري 1881م بصحبة فتاة جزائرية من قبيلة ناهد الجزائرية، كانت على موعد معه بمقاطعة قسنطينة، وهذا الحادث كان بمثابة النقطة التي أفاضت الكأس واعتبرته القوات الفرنسية أمرا كافيا للتدخل في الإيالة[3]. لذلك قررت الحكومة الفرنسية برئاسة "جول فيري" 1881م احتلال البلاد التونسية وفقا لتخطيط منظم ومحكم بدأ باحتلال شمال البلاد وفرض المعاهدة على الباي، والخطوة الثانية السيطرة على كامل البلاد "معاهدة باردو"[4].

وبعد الاستعداد استغلت الحكومة الفرنسية المناوشة الحدودية ليومي 30 و31 مارس 1881م بين الجنود الفرنسيين والقبائل التونسية، حيث طرح "جول فيري" مسألة أمام البرلمان

(1) علي محجوبي: المرجع السابق، ص 37.
(2) محمود علي عامر: تاريخ المغرب العربي المعاصر، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2006، ص 5.
(3) علي المحجوبي: المرجع السابق، ص 40.
(4) خليفة الشاطر: المرجع السابق، ص ص 20-22. (ينظر الملحق 1).

07 أفريل وطلب اعتمادات قيمتها 5 ملايين فرنك فرنسي، وشن حملة عسكرية لمعاقبة القبائل التونسية القاطنة على الحدود، وهجم الجيش الفرنسي برا من المستعمر الجزائرية واحتلال شمال البلاد التونسية 24 أفريل 1881م متجها نحو العاصمة، وأنزلت بميناء بنزرت في غرة ماي قوات مسلحة قدمت من فرنسا بقيادة العماد "بريبار"، وحل المحتل بياردو 12 ماي 1881م لإنجاز مهمته في إخضاع الباي للحماية الفرنسية[1].

قدم القنصل العام الفرنسي "روستان" إلى الباي نسخة من المعاهدة، واجتمع الباي بمجلس الدولة التونسي ليعرض الأمر عليه، فكانت هناك معارضة من طرف المجلس المطالبين بالمقاومة، ودعوة الشعب للجهاد، فتجاهل الباي المواقف المعارضة بعدما هدده الفرنسيون بالخلع من منصبه وتعيين أخيه الطيب باي وفي الساعة الثامنة مساء وقع الباي على المعاهدة 12 ماي 1881م[2].

وبعد توقيع الباي على المعاهدة تكون تونس أول تجربة لنظام الحماية في تاريخ الاستعمار الفرنسي، والهدف من هذا النظام هو إسكات المعارضة الدولية، خاصة إيطاليا المنافسة لفرنسا، بحجة أنها لم تقض على كيان الدولة الواقعة تحت الحماية بالضم، وإقناع الحكومة الفرنسية بأنها لن تتكلف أعباء مالية جديدة. وبذلك أصبحت فرنسا الحاكمة بأمرها وجعلت البلاد وأهلها تحت أقدامها، وألحقت معاهدة باردو بمعاهدة المرسى 8 جوان 1883م[3]، التي وسعت من صلاحياتها وأصبح المقيم العام يضع المراسيم التشريعية المختلفة ويصدرها بعد توقيع الباي[4].

([1]) الشاطر: المرجع السابق، ص 23.
([2]) شوقي عطا الله الجمل: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا – تونس – الجزائر – المغرب)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977، ص ص 307-308.
([3]) (ينظر الملحق 02)
([4]) حسن محمد جوهر: تونس، دار المعارف، مصر، 1961، ص ص 50-53.

المبحث الثاني: المقاومة المسلحة وأسباب فشلها

بعد توقيع "معاهدة المرسى 08 جوان 1883م" بين "علي باي" والمقيم العام "بول كمبون"، خولت لفرنسا انتهاك سيادة الباي الداخلية، واغتصاب حقوق البلاد وفرض القيود، فقد شرع الجيش الفرنسي في شن عملياته العسكرية ضد المقاومة التونسية، وقد هدأت موجة الحرارة التي أثارتها الحملة العسكرية الثانية بالإيالة، كما أن الدول الأوربية قد رضخت للأمر الواقع[1].

لكن الشعب التونسي لم يرض الذل والفقر الذي سببته سياسة المستعمر، فثار ثورة عارمة[2]، ورغم وضوح نوايا فرنسا في مسألة الاحتلال، فإن الباي لم يتخذ أي إجراء عملي لمواجهة الموقف العسكري – كان الباي ضعيف الشخصية – فقام بتجهيز محلة[3] صغيرة بقيادة وزير الحرب "سليم" لجهة خمير تعد من: 1000 جندي، 500 عسكري نظامي، 500 من المخازينة تحمل معها 5 مدافع، وبعد أسبوع جهز محلة أخرى بقيادة ولي العهد تتألف من 1300 عسكري نظامي و500 من المخازينة 500 زواوة، 500 من الحنفية تحمل معها 06 مدافع، لكن هاتين المحلتين كانتا ضعيفتين لموجهة عدو مجهز بأحدث الأسلحة، وكان الغرض منها هو إبراز وجود الدولة[4]. ونظرا لعدم تكافؤ القوى بين قوات الاحتلال والجيش التونسي الذي تراجع دوره وصدئت أسلحته، وانهار أسطوله البحري، وكيف للجيش بهذه الحالة أن يتصدى لجيش متطور ومهني جيد للحرب.

([1]) أحمد القصاب: المرجع السابق، ص ص 19-20.
([2]) حسن محمد جوهر، المرجع السابق، ص 54.
([3]) المحلة هي جيش يضم النظاميين وغير النظاميين، مهمته الأمن وجباية الضرائب.
([4]) الشيباني بلغيث: الجيش التونسي في عهد صادق باي (1859 – 1882)، تق عبد الجليلي التميمي، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي، تونس، 1995، ص 213.

المقاومة بالشمال:

ظهرت حركة المقاومة شمال البلاد، قبائل خمير وسكان الجبال. فما إن وصلت السفن البحرية إلى ميناء طبرقة حتى هب المتطوعون من "أولاد بوسعيد" و"الحوامدة" و"أولاد عمر" بقيادة شيوخهم للمقاومة ومواجهة الأعداء، ولم تتمكن قوات الاحتلال من السيطرة على المدينة في (26 أفريل 1881م إلا بعد قصفها – وقد اعترفت السلطات العسكرية الفرنسية بأن أفراد القبائل استماتوا في الدفاع طوال ساعات عديدة، ولم يوقفوا القتال إلا بعد أن تكبدوا خسائر فادحة[1].

ثم تواصلت المقاومة في جبهة "جندوبة" واشتبكت معها في معارك منها معركة "بن بشير 30 أفريل" التي استشهد فيها الكثير من التونسيين حوالي 150 شهيد، وظهر فيها التفوق المطلق لقوة النار الفرنسية أمام شجاعة المقاتلين التونسيين، وتواصلت المعارك بالشمال بعد إنزال قوات مسلحة فرنسية أخرى "ببنزرت" مع القائد العام "بريبار" وهي قوات توجهت للعاصمة وأخضعت الباي إلى الحماية في 12 ماي 1881م، ورغم مقاومة "قبائل مقعد" وغيرها احتلت القوات الفرنسية "ماطر" في 18 ماي وباجة في 20 ماي[2]، وفي بداية شهر جوان استسلم أبناء مقعد وأجبروا على تسليم أسلحتهم للعدو، كما أجبرتهم على دفع غرامة حربية قدرها 12000 فرنك، وعمدت سلطات الاحتلال إلى نزع السلاح من المقاومين[3].

([1]) علي المحجوبي: العالم العربي الحديث والمعاصر تخلف فاستعمار فمقاومة، دار محمد علي للنشر، تونس، 2009، ص 120.

([2]) خليفة الشاطر: المرجع السابق، ص ص 23-26.

([3]) المرجع السابق، ص 121.

المقاومة في الجنوب:

لقد تميزت المقاومة المسلحة التونسية بالجنوب بالاضطرابات بصفاقس خلال شهر جوان 1881م، قام بها عامة السكان بالاشتراك مع جمع من قبيلة "المثاليث" وكانت الشائعات الرائجة آنذاك حول تدخل الدولة العثمانية لطرد فرنسا من البلاد التونسية، مما بعث الفزع في الجاليات الأوربية وكذلك أعيان المدينة الذين يخشون عمليات النهب التي قد يقوم بها الأعراب، ونتيجة لذلك قام القنصل الفرنسي بصفاقس في 25 جوان إلى اللجوء إلى باخرة (البشير) التونسية ليطمئن الجاليات الأوربية.

وقد أسس القائد "حسونة الجلولي" حراسا مدنيين لحماية الأوربيين من غضب السكان، لكن الثوار هاجموا القائد لتواطئه مع الفرنسيين، وهذا الأخير لجأ إلى زاوية سيدي علي الكراي قبل أن يلتحق سرا في الفاتح من جويلية بإحدى السفن الفرنسية التي أرسلها "روستان" بالاتفاق مع الوزير الأول مصطفى بن إسماعيل إثر اضطرابات 28 جوان 1881م لقمع المقاومة، فتأسست لجنة للدفاع عن المدينة برئاسة "محمد الشريف" ضابط المدفعية بحامية صفاقس، التي انضمت إلى المقاومة مع قائدها "محمد معتوق وبمساندة الشيخ محمد كمون"[1].

وبعد وصول "علي بن خليفة" إلى المدينة في شهر "جويلية" في عدد كبير من أبناء قبيلته، والذي لقي الدعم من القوى الشعبية الإسلامية بحكم فتاوى الزيتونة المعادية للحمادية وكذا التعبئة الفعلية للزوايا، استطاع أن يكبد الجيش الفرنسي خسائر كبيرة، خاصة في المناطق الداخلية والصحراوية، مما اضطر بالجيش الفرنسي بإعادة الانتشار واحتلال الإقليم برمته والتحكم في المدن الساحلية خاصة تونس العاصمة والقيروان[2].

(1) علي المحجوبي: انتصاب الحماية الفرنسية على تونس، المرجع السابق، ص ص 48-49.
(2) سالم برقوق: الاستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي، طاكسيج طوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 61.

ونتيجة لهذا لم تستطع المقاومة في "صفاقس وقابس" الصمود طويلا، أمام الأسطول الفرنسي حيث ضم 17 سفينة حربية 6000 جندي فسقطت مدينة "صفاقس" 16 جوان 1881م. نتيجة للتفاوت التقني بين أسلحة الثوار التونسيين وقوات الاحتلال[1].

المقاومة بالساحل والوسط:

<< لقد بدأت مقاومة القبائل بالوسط قبل إبرام معاهدة باردو. حيث كانت الدعوة التي وجهها الباي إلى قوات القبائل حوالي 15 افريل1881م بمثابة التعبئة العامة الحقيقية. >> ذلك أن قبائل "جلاص" ماجر الفراشيش بني يزيد أولاد عيار الهمامة قد نسيت آنذاك جميع خلافاتها التقليدية،[2] فاتحدت ضد العدو المشترك.

وقد نشط هؤلاء الجنود في أربعة مراكز للمقاومة بالقلعة الكبرى، وجمال، وبنان، وقصور الساف يقودها تباعا "الساسي سويلم" و"الحاج علي بن خديجة" و"سعد بن حسين القم" و"ولد البحر"، حيث تحرك المقاومون للعمل على منع جيش الاحتلال من التقدم، حيث أغاروا بضواحي باردو على قطيع من الإبل يملكه الباي، الذي اتهمه السكان بالخيانة وتسليمها للعدو وفي هجوم آخر تحرك أولاد سعيد في 25 ماي بالإغارة على "هنشير النفيضة" الذي امتلكته (الشركة المرسيلية للقرض) فهاجموا أعوانها وحملوهم على الفرار إلى الحاضرة، واستعد الناس لمواجهة الغزاة فتهافتوا على شراء السلاح من المهربين الأوربيين خاصة الإيطاليين والمالطيين[3]. وكرد فعل على هذه الأعمال أوقف الجنرال "ساباتيه" خمسة عشر من أعيان "زغوان" وفرض غرامات مالية تقدر بـ (200 قفيرا من الشعير، 100 رأس بقر و200 خروف، تسلم كلها خلال 48 ساعة[4]).

([1]) أحمد القصاب: المرجع السابق، ص ص 24-25.
([2]) كانت القبائل منقسمة إلى شقين: الحسينية من جهة والباشية من جهة أخرى.
([3]) خليفة الشاطر: المرجع السابق، ص 26.
([4]) علي المحجوبي: انتصاب الحماية الفرنسية على تونس، المرجع السابق، ص 126.

وفي ظل هذه الظروف غير المقاومون التونسيون طريقتهم في القتال، لعدم مجابتهم للقوات الفرنسية فتخلوا عن الهجوم المباشر واكتفوا بمراقبة المسالك التي تؤدي للقيروان لمنع القوات الفرنسية من التقدم نحو المدينة المقدسة، أما قوات الاحتلال فواصلت خطتها نحو تحقيق الهدف المرجو في احتلال الإيالة بغزوها للقيروان[1].

وتعود أسباب فشل المقاومة المسلحة التونسية لجملة من العوامل هي:

- عدم التكافؤ في العدة والعتاد الحربي، فالدفاع والجيش التونسي كان يعاني نقص السلاح وصدئه، ضعف الأسطول البحري بعد تعطل المدافع إضافة إلى أن الجيش نسي التدريب وغير مجهز....الخ.
- عدم وجود خطة موحدة بين الشمال والوسط والجنوب للمقاومة.
- خيانة وتواطؤ الباي مع الفرنسيين واعتبار المصلحة الشخصية أولى من مصلحة البلاد، ضف إلى مساعدة بعض القادة للفرنسيين مثل "حسونة الجلولي".
- الموقع الجغرافي لتونس وخلوه من الجبال والوديان.
- افتقاد المقاومة للدعم والعون من قبل الأتراك، وامتناع السلطان عبد الحميد الثاني عن تقديم السلاح والذخيرة للثوار[2].

(1) علي المحجوبي: العالم العربي الحديث والمعاصر تخلف فاستعمار فمقاومة، دار محمد علي، تونس، 2009، ص 126.

(2) محمود علي عامر: المرجع السابق، ص 130.

المبحث الثالث: حركة الشباب التونسي (1907م – 1912م)

ظهر النشاط السياسي التونسي على يد رواد الإصلاح من أبرزهم "بيرم الخامس"[1] المتأثرين بالحركات المشرقية المتمسكين بالثقافة العربية الإسلامية منها "جمال الدين الأفغاني" وغيرها، ومع أوائل القرن ال20 ظهرت جماعة الحاضرة من أبرز روادها "البشير صفر"[2]، وبمبادرة هذا الأخير تأسست الجمعية الخلدونية 1896م "الجمعية الصادقية 1905م" ومن خلال هاتين الجمعيتين ظهر النشاط السياسي التنظيمي[3].

وفي سنة 1907م ظهرت أول حركة سياسية منظمة لمقاومة الاستعمار بقيادة "علي باشا حامبه"[4] و"عبد العزيز الثعالبي"، حيث تأثرت هذه الحركة في نظامها وأهدافها بحركة "تركيا الفتاة" فعملت على تنظيم الجماهير وتأطيرها في حزب، وأول عمل قامت به حركة "تونس الفتاة" هو إنشاء جريدة التونسي أسسها "علي باشا حامية" في 07 فيفري 1907م، وهنا أخذت الحركة الوطنية منعطفا آخر بعد تأسيسها لجريدة "التونسي" لتدخل باب السياسة الواسع، غير اهتمامات بالإصلاح الفكري والاجتماعي فقط، لتكون بذلك قد رصت على جميع الميادين.

وكرد فعل الأوساط الفرنسية على جريدة "التونسي"، ندد "فيكتور دي كرينار" بما جاء في ها البرنامج واعتبره نهاية الحضور الفرنسي في تونس، وطالب بقمع الحركة وإجهاض

([1]) بيرم الخامس: (1840-1889): ولد بتونس في مارس 1840، التحق بجامع الزيتونة كان مولعا بالسياسة وعمره 17 سنة نجح في مناظرة التدريس الطبقة الأولى 1867، كان من أعضاء المدرسة الصادقية. ينظر الصادق زمرلي.

([2]) البشير صفر: ولد في تونس فيفري 1865، التحق بالمدرسة الصادقية سافر إلى فرنسا لإكمال دراسته، أسس الجامعة الخلدونية 1897، توفي في أفريل 1917، ينظر: محمد بوذينة، أحداث العالم في القرن العشرين، ج1، منشورات محمد بوذينة، تونس، د.س، ص 205.

([3]) الطاهر عبد الله: المرجع السابق، ص 39.

([4]) علي باشا حامبه (1876-1918): المنظم والصحافي ورجل السياسة، من أصل تركي، كان من تلاميذ المدرسة الصادقية، تخرج منها وعمل بها، أسس جريدة التونسي 1907، توفي إثر مرضه بالحمى، ينظر الصادق الزمرلي، المرجع السابق، ص ص 141، 147.

كل مساعيها[1]، لذلك قام "عبد العزيز الثعالبي" بإعادة نشر الجريدة وتولى رئاسة تحريرها وصدر عددها في 1909 وضح فيها الأهداف الحقيقية للنخبة التونسية.

أحداث مقبرة الزلاج:

لقد كانت انتفاضة الزلاج[2] (7-8 نوفمبر 1911م) وانتفاضة الترامواي 1912م إيذانا بتحول النضال الوطني إلى مرحلة المواجهة الفعلية وبروز الجماهير الشعبية على الساحة السياسية، بسبب قرار أفريل 1885م، حق الإشراف وتنظيم مقبرة الزلاج ضمن ممتلكات البلدية هذا ما أدى إلى سقوط العديد من الشهداء، كما أنها كانت منعرج حاسم في تاريخ الحركة الوطنية إذ انتهت بتشريد حركة الشباب التونسي ونفي زعمائها وإيقاف الصحف[3].

حرب طرابلس:

في 29 سبتمبر 1911م عندما أعلنت إيطاليا الحرب على مدينة طرابلس الغرب، التي أثارت بلدان المغرب العربي، خاصة تونس أصدر الشباب التونسي جريدة بمناسبة الحرب الإيطالية الليبية بعنوان "الاتحاد الإسلامي" كرد على العدوان الإيطالي[4]، لذلك قامت السلطات الفرنسية باعتقال ونفي "علي باشا حامبه" إلى تركيا، و"عبد العزيز الثعالبي" للجزائر ثم مصر، لكنهم التحقوا بالدولة العثمانية وساعدتهم لمواصلة الكفاح.

([1]) خليفة الشاطر: المرجع السابق، ص 70.

([2]) مقبرة الزلاج: تقع المقبرة جنوب تونس، حيث تعتبر من أكبر المقابر في تونس، وتضم قبور المرابطين والعلماء المشهورين، توجد بها زاوية سيدي الشاذلي الذي يعود إلى الطريقة الشاذلية، ينظر: شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسيير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، الجزائر، 1976، ص 59.

([3]) المنجي الزيدي: كتاب الحرية التجمع الدستوري الديمقراطي، التحولات التاريخية ورهانات التغيير، ط1، جريدة الحرية للنشر، تونس، 2008، ص 23.

([4]) الجمعي خمري: حركة الشبان الجزائريين والتونسيين (1900-1930م) دراسة تاريخية وسياسية مقارنة، أطروحة دكتوراه قسم التاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2002، ص 354.

المبحث الأول: نبذة عن حياة الزعيم الحبيب بورقيبة

أ. مولده ونشأته وتعليمه:

ولد "الحبيب بورقيبة" في المنستير (03 أوت 1903م)، وهو ثامن إخوته وكان أصغرهم، ولد في حي "القرايعية" خارج حومة "الطرابلسية"، والده الحاج محمد بورقيبة (1850م– 1925م) وأمه "فطومة خفاشة" (1865م – 1913م)، والحبيب بورقيبة لم يكن من أصول تونسية لا من جهة الأم ولا من جهة الأب، ولم يتنكر الحبيب بورقيبة لجذوره الليبية[1].

في عام 1907م بعثه أبوه إلى أخويه في تونس من أجل الدراسة، لأنه والده كان فقيرا ومسنا، درس بالمدرسة الصادقية، وفي عام 1913م تحصل على الشهادة الابتدائية، دخل بورقيبة إلى الصف الثانوي الأول ليكون قرب "الطاهر صفر" المتأثر به تأثيرا شديدا، كان مولعا بالرياضيات والتاريخ والفن، تحصل على الجزء الثاني من البكالوريا 1924م باختيار موضوع في الفلسفة نال عليه علامة متفوقة[2]، تزوج في باريس من أرملة جندي فرنسي "ماتيلا" وأنجب منها ابنه الوحيد "الحبيب الابن" 1926م، وفي عطلة تونس توفي أبوه وحضر جنازته ثم عاد إلى باريس لاستئناف الدراسة، دخل المدرسة الحرة للعلوم السياسية، وبعد حصوله على الإجازة في الحقوق عاد إلى تونس، وظل يشتغل في مهنة المحاماة كما مارس السياسة والنشاط الصحفي. ومنذ عام 1929م انغمر في عالم السياسة ليصبح سياسي محنك يحسب له ألف حساب من قبل زملائه ومنافسيه في مقصورات أو صالونات السياسة في تونس[3]، أما في عالم الصحافة فقد أسس رفقة أعضاء هيئة تحرير "صوت

(1) أمال واعر: بورقيبة ودوره في الحزب الدستوري التونسي الجديد (1934 – 1956م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص: التاريخ المعاصر، إشراف الأستاذ: ميلود طيبي، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - قطب شتمة – ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، بسكرة، 2014-2015، ص 42.

(2) الصافي سعيد: بورقيبة سيرة شبه محرمة، رياض الرياس للنشر، بيروت، 2000، ص ص 42-46.

(3) قدادرة شايب، المرجع السابق، ص 160-161.

تونس" جريدة "العمل التونسي 1932م". وأول مقال كتبه بورقيبة في عددها الأول بعنوان "الميزانية التونسية" وفي 2 مارس 1934م استطاع بورقيبة رفقة زملائه عقد مؤتمر قصر هلال التاريخي والانفصال عن اللجنة التنفيذية وتعويضها بالديوان السياسي، وتعرض للسجن العديد من المرات منها "برج الجرف" جنوب تونس 1934م، وسان نيلولا بمرسيليا ثم روما، وبعد نهاية الح ع II انتهج بورقيبة سياسة جديدة بالاتجاه نحو المشرق العربي لتأسيس جامعة الدول العربية في القاهرة وطرح القضية التونسية[1].

وفي عام 1956م بعد توقيع معاهدة الاستقلال التام، أصبح بورقيبة وزيرا أولا، بعد تنحية الباي. وفي سنة 1962 طلق زوجته "ماتيلدا" وتزوج وسيلة بن عمار المنحدرة من عائلة برجوازية مدينة تونس تلعب دورا هاما في قصر قرطاج وظل جبار المسؤولين يخضعون لوطأة القصر الرئاسي بقرطاج[2]. وفي سنة 1974م انتخب المؤتمر التاسع للحزب الدستوري الحبيب بورقيبة رئيسا للحزب مدى الحياة. وكادت الأوضاع السياسية أن تقلب رأسا على عقب، إثر إضراب 1975م في الجامعة التونسية بين قوات الأمن والطلاب التونسيين، لتنتعش المعارضة الليبيرالية، وكان "أحمد المنستيري" أبرز أعضائها، وأبرز حدث داخلي شهدته تونس منذ استقلالها عهد الحبيب بورقيبة هو الانفجار السياسي الذي شاركت فيه النقابات العمالية حول قضايا سياسية واجتماعية متعددة، وبلغ الانفجار ذروته 26 جانفي 1978م سمي الخميس الأسود حينما خرج الجيش التونسي من ثكناته للشوارع، وأدت المواجهات بينه وبين المتظاهرين إلى سقوط العديد من القتلى، وهذه الأحداث دلت على فشل المشاريع السياسية التي أتى بها بورقيبة وفرضها على المجتمع التونسي بكل الطرق، لينتهي لوضع بانهيار الوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي. حتى باتت السلطة محل انتقاد من كل التيارات السياسية التونسية، وهي نفس الفترة التي اشتد فيها مرض

(1) قدادرة شايب، المرجع السابق، ص 162.
(2) الطاهر بلخوجة: الحبيب بورقيبة سيرة زعيم شهادة على عصر، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 1999، ص 12.

بورقيبة، وتعين "زين العابدين بن علي" وزيرا للداخلية وتقلد مناصب أخرى وأصبح يتخذ القرارات[1]، وفي يوم 7 نوفمبر 1987م قام بتنحية الرئيس أو ما يسمى "الانقلاب الأبيض" وأصبح يوما وطنيا يحتفل به يوميا[2].

ب. الآثار الفكرية للحبيب بورقيبة:

ترك الحبيب بورقيبة آثارا متنوعة شملت فترة نضاله خلال فترة حكمه التي دامت ثلاثين عاما، لذلك سخر كل ما يملكه من طاقة ذاتيو وإمكانية الدولة التونسية لتمجيد نفسه فهو "الزعيم" و"الرئيس الأبدي" "المجاهد الأكبر" "محرر تونس" و"المرأة".

ومن الكتب التي تركها كتاب بعنوان "حياتي أعمالي" قسمه إلى خمسة أجزاء:

الجزء الأول: 1929م– 1933م تكلم فيه عن مولده وعائلته ودراسته ومقالاته ونضاله.

الجزء الثاني: 1934م– 1938م نضاله في قصر هلال، وأسباب انشقاق الحزب الحر الدستوري.

الجزء الثالث: 1938م – 1943م أحداث أفريل 1938م، وسير أحداث الح ع II وموقفه من ذلك.

الجزء الرابع: 1944م– 1951م تحدث فيه عن فشل الحماية الفرنسية في تونس.

الجزء الخامس: 1952م – 1956م تكلم فيه عن الثورة المسلحة ودوره فيها والمفاوضات مع فرنسا.

وأيضا كتاب "حياتي آرائي جهادي" جمع فيه كل الخطب التي ألقاها، بدأها بسيرته الذاتية ونضاله إلى غاية إعلان قيام الجمهورية التونسية 1957م[1]. وفي كتاب آخر تحت

(1) يحي أبو زكريا: الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي إلى الغنوشي، د-ن، د-م، 2003، ص 23.
(2) راغب السرجاني: قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011، ط3، دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2011، ص 53.

عنوان "من أجل السلام في الجزائر" لدعم القضية الجزائرية. هذا الرصيد الفكري الذي خلفه المجاهد الأكبر "الحبيب بورقيبة" تناول فيع كل محطات حياته ونضاله وخطبه، سواء أثناء مرحلة الحركة الوطنية أو مرحلة بناء الدولة التونسية إلى غاية عزله من السلطة 1987م.

ج. وفاته:

بعد تدهور الوضع الصحي الذي أصبح عليه "الحبيب بورقيبة" تم عزله وعين مكانه "زين العابدين"، وقد تكفلت الدولة التونسية برعايته إلى آخر حياته إلى أن توفي يوم 06 أفريل 2000، بمسقط رأسه مدينة المنستير عن عمر ناهز 97 عاما، وقد أعلن الحداد في تونس لمدة 07 أيام، وخصص له التلفزيون التونسي والإذاعة والجرائد برامج خاصة، لإبراز أهم المحطات الهامة في حياته ونضاله، ودفن في مقبرة "روضة بورقيبة" الذي أعده بنفسه منذ السبعينيات مع أفراد عائلته بالمنستير، وأقام ضريح فخم عام 1976م بعد أن قضى ثلاثة شهور في جنيف لتلقي العلاج، وعرض على ثلاثة أشخاص طريقة تنظيم جنازته، ومما طلبه: << فور الوفاة يترتب على ابني إحضار مجموعة من رؤساء الدول، وحتى يتسنى لهم قدوم العدد الأكبر يجب تأجيل المأتم بيومين بعد الإعلان عن الوفاة، ويجب نقل الجثمان رويدا رويدا من قرطاج إلى المنستير، وإشراك كامل الشعب في الحداد...>>[2].

وقد كان "الحبيب بورقيبة" متأثرا بجنازة "تشرشل" و"إيزنهاور" مما جعله يصر ألا يقل مأتمه عظمة من هؤلاء، وقد ترك هذا الأخير تماثيل منها: تمثال وهو تلميذ في المعهد الصادقي في الساحة أمام بلدية المنستير، كذلك حول الحبس الذي اعتقل فيه حتى يروي لهم كيف نام بورقيبة مباشرة على الإسمنت واضعا يده تحت خده وحتى تتدرج مآثره[3].

(1) أمال واعر، المرجع السابق، ص ص 56- 58.
(2) المرجع نفسه، ص ص 59-60.
(3) الطاهر بلخوجة، المصدر السابق، ص 35.

المبحث الثاني: تأسيس الحزب الدستوري التونسي الجديد

شهدت فترة ما بين الحربين عملا حثيثا للتونسيين على الصعيدين الاجتماعي والسياسي فقد برزت مجموعة من الشباب المتخرجين من المدارس الفرنسية، لتضطلع بمهام العمل السياسي وإخراجه من فترة الركود التي عرفها طوال فترة العشرينيات[1]. وما زاد في انتعاش الحركة التونسية هو جهر الرئيس الأمريكي "ولسن" بمبدأ حق الشعوب المولى عليها في تقرير مصيرها، وبهذا عادت الحركة الوطنية بعد كبت طويل[2]. حيث ظهر "الحزب التونسي" بعد الحرب العالمية الأولى للبدء بالعمل سياسي منظم، وعقد بالعاصمة سنة 1919م للتأكيد على ضرورة سن دستور يضمن حقوق الأهالي، ومثل هذا الحزب "عبد العزيز الثعالبي" و"أحمد عسافي" و"حسن جلاتي[3]"[4].

وبعد فشل الحزب في مؤتمر باريس حيث رفضت الدول المجتمعة مطالب التونسيين[5]، غير هذا الحزب استراتيجيته نحو كسب مساندة الأحزاب اليسارية الفرنسية ويبلغها مطالبه، وترأس الوفد "أحمد السقا" ثم التحق به "عبد العزيز الثعالبي" الذي مثل الحزب هناك، فاتصل بالزعماء الاشتراكيين وكتب في الصحف وغيرها... وقد أصدر الثعالبي كتابه "تونس الشهيدة" الذي عرض فيه أهم مطالب الحزب: مجلس استشاري مكون من فرنسيين وتونسيين منتخب بالاقتراع العام. وغيرها كما شرح الحماية، وبسبب ما أحدثه

([1]) عبد الحميد زوزو: تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، ديوان المطبوعات الجماعية، الجزائر، 2009، ص 78.

([2]) أحمد خالد: أضواء من البيئة التونسية علي الطاهر ونضال جبل، دار التونسية للنشر، تونس، 1979، ص 51.

([3]) حسن جلاتي (1880 – 1966م): من أصول جزائرية، من مواليد قصر البخاري، هاجرت عائلته إلى تونس بعد احتلالها وعمره لم يتجاوز السنة، تحصل على شهادة البكالوريا من معهد الحقوق بوتولوز سنة 1902م، ولما عاد إلى تونس اشترك مع علي باشا حامبه في تأسيس حركة تونس الفتاة وجريدة التونسي 1907م، كانت له مواقف جريئة من أحداث الزلاج 1911م، ساهم في تأسيس الحزب الحر الدستوري، ينظر: خير الدين شتره: الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة (1900- 1956م)، ج1، قسم التاريخ – الجامعة الإفريقية – أدرار، دار البصائر للنشر والتوزيع، طبعة خاصة، 2009، ص 84.

([4]) عبد العزيز الثعالبي: تونس الشهيدة، تر وتق: سامي الجندي، ط1، دار القدس، لبنان، 1975، ص 14.

([5]) شوقي عطا الله الجمل: المغرب العربي الكبير من الفتح الإسلامي إلى الوقت الحاضر ليبيا – تونس – الجزائر- المغرب الأقصى (مراكش)، المكتب المصري توزيع المطبوعات، القاهرة، 2007، ص 412.

هذا الكتاب من ضجة في الداخل والخارج تم اعتقال الثعالبي بتهمة التآمر على أمن الدولة، وأمام تزايد الضغط الشعبي أطلق سراحه[1].

بعد انهزام اليسار الفرنسي في الانتخابات التشريعية 1919م، وخروج "عبد العزيز الثعالبي[2]" من السجن، قرر تنظيم نضال وطني بتأسيس الحزب الحر الدستوري التونسي في شهر مارس 1920م[3]. وانتخب عبد العزيز الثعالبي رئيسا له وأحمد السقا أمينا عاما له، ورأى الثعالبي أن العلاج الوحيد للداء التونسي هو منح البلاد "دستور" من مطالبه:

- إحداث مجلس منتخب يتركب من 60 عضوا ويمسك بالسلطة التشريعية، وتكون الحكومة مسؤولة لديه.
- منح الجنسية التونسية لكل أجنبي ولد في تونس وأقام بها مدة 10 سنوات[4].

وانضم للحزب جميع أصناف الناس ولم يبق في خارجه إلا أفراد في نفوسهم حزازات، صبغوها صبغة سياسية وشكلوا هيئة أسموها حزب الإصلاح التونسي[5]، تأسس في فيفري 1921م بعد رجوع الوفد الدستوري الثاني من باريس، ولقد تعرض الحزب للركود بعد هجرة الثعالبي للمشرق، وبسبب قانون التجنيس، فقد شن الزعماء الدستوريون ضد هذا القانون حملة صحفية، لكنها تعرضت للتعطيل كجريدة (المبشر) و(العصر الجديد)[6].

([1]) المصدر السابق، ص 16.

([2]) عبد العزيز الثعالبي: (1879-1944م): هو عبد العزيز بن براهيم بن عبد الرحمان الثعالبي، زعيم سياسي وخطيب ومفكر وكاتب من أصول جزائرية، ولد بتونس وحفظ القرآن الكريم، درس بجامع الزيتونة والمدرسة الخلدونية، أسس الحزب الحر الدستوري 1920م، من مؤلفاته: تونس الشهيدة، تاريخ شمال إفريقيا، ينظر محمد محفوظ، تراجم المؤلفين التونسيين، ص ص 213-221.

([3]) ثلة من الأساتذة الباحثين بمعهد، موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (1881-1964م)، جامعة منوبة، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس 2008، ص ص 61-62.

([4]) أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 500.

([5]) صالح خرفي: عبد العزيز الثعالبي من آثاره وأخباره في المشرق والمغرب، ط1، دار الغر ب الإسلامي، بيروت، 1995، ص ص 172-173.

([6]) الهادي تيمومي وآخرون: المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، تونس، 1999، ص 671.

وفي سنة 1924م عاد "الحزب الحر الدستوري التونسي" يكرر مطالبه من جديد، وبدأ محمد علي الحامي في محاولة تنظيم العمال على أسس نقابية تونسية، لكن لم يدع له المجال ولم يعترف له بالحق النقابي للموظفين[1]. مما ترك فراغا في الحركة الوطنية لذلك حاولت مجموعة من الشباب النخبويين ملأ هذا الفراغ فأسسوا جريدة "الصوت التونسي" بإدارة الشاذلي خير الله سنة 1928م ليتحول اسمها سنة 1929م إلى "العمل التونسي"[2] . وفي بداية 1926م أخمدت السلطات الفرنسية صوت الحزب.

ولقد شهدت سنتي 1931م و1932م استفاقة الحركة الوطنية التونسية تحت تأثير عوامل شتى مثل مؤتمر "الأفخارستي"[3] ومسألة الاحتفال بخمسينية الحماية 1931م، وتعتبر مسالة التجنيس القطرة التي أفاضت الكأس، حيث أصدر مجموعة من الشيوخ فتوى باعتبار أن كل متجنس كافر ومارق ويعتبر الشيخ "إدريس الشريف"[4] فاستعاد الحزب الدستوري الحياة بفضل الشباب المثقفين أمثال "الحبيب بورقيبة"، ونتيجة للإجراءات القمعية الفرنسية، قربت بين مختلف النزعات في الحزب الدستوري وفي آخر سنة 1933م انشق الزعماء الجدد "الحبيب بورقيبة"[5] و"محمود الماطري"[6] و"الطاهر صفر"[7] و"البحري" عن عن قيادة الدستور القديمة[8].

([1]) محمد الهادي شريف، ما يجب أن نعرف عن تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تع: محمد الشاوش وآخرون، ط3، دار سراس للنشر، تونس، 1993، ص ص 118-121.

([2]) خير الدين شترة: المهاجرون الجزائريون إلى البلاد التونسية، دار كردادة، الجزائر، 2008، ص 81.

([3]) مؤتمر الأفخارستي: مؤتمر نظمته سلطات الاحتلال لجمع رجال الدين المسيحيين في ضاحية قرطاج 1930 للتبشير بالمسيحية.

([4]) إدريس الشريف: جزائري الأصل، من مواليد 1866م، من أبرز المصلحين في تونس، عرف بمناقبه وفضائله ودرايته الدقيقة بتعاليم الإسلام وتشريعه، وقد أصدر فتوى واضحة "هل يغسل ويصلى على المتجنس إذا مات" إذا حرم الغسل والصلاة على الكافر وإن كان صغير، ينظر: خير الدين شترة، الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة، المرجع السابق، ص

([5]) الحبيب بورقيبة: ولد في السنوات الأولى من القرن العشرين بالمنستير في وسط متواضع، دخل المعهد الصادقي في 1913، رحل إلى باريس 1924، درس القانون ولعلوم السياسية، عاد لتونس 1927، انخرط في الحزب الدستوري الجديد، محمد الهادي الشريف، مرجع سابق، ص 120.

([6]) محمود الماطري (1897- 1972م): الطبيب والمناضل ورجل السياسة، ولد بتونس ودرس بالصادقية، حصل على شهادة البكالوريا عاد إلى تونس 1924، انضم للحزب الحر الدستوري وعين رئيسا له، ينظر الصادق زمرلي، أعلام تونسيون، تق وتع: حمادة الساحلي، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1986، ص ص 355- 357.

([7]) الطهار صفر (1880 – 1942م): درس بالصادقية ومعهد كارنو وفي كلية الحقوق بباريس، عمل في المحاماة وهو من مؤسسي الحزب الدستوري الجديد، ترأس جريدة "العمل" 1934م، ينظر: خير الدين شترة، المهاجرون الجزائريون إلى البلاد التونسية، المرجع السابق، ص

([8]) المرجع نفسه، ص 121.

المبحث الثالث: نشاط الحزب الدستوري التونسي الجديد

في ظل الأوضاع التي شهدها المجتمع التونسي في غضون ثلاثينيات القرن 20، وفي نفس الوقت قامت الأزمة الاقتصادية العالمية[1] التي ظهرت انعكاساتها على البلاد التونسية منذ سنة 1931م،أحدثت منعرجا حاسما في تاريخ الحركة الوطنية عموما ومسيرة الحزب الدستوري خصوصا، وفي ظل هذه الأوضاع عملت النخبة الدستورية المثقفة من الشباب العائدين من فرنسا، بتكثيف الاجتماعات والحملات الصحفية، وفي سنة 1932م أصدر الحبيب بورقيبة جريدة l'action tunisienne (العمل التونسي)، وبعد انضمام المجموعة الصاعدة للجنة التنفيذية المنبثقة عن مؤتمر "نهج الجبل" ماي 1933م[2]، كما صادق المؤتمر في اليوم الأخير من أشغاله 13 ماي 1933م على ميثاق وطني جاء في ديباجته: "أن سياسته التظاهر مع فرنسا قد فشلت فشلا ذريعا بعد تجربة دامت سنوات طويلة"[3].

وقد عمل الحزب على الدفاع على جميع حقوق التونسيين ماديا ومعنويا منها:

- تطبيق مبدأ الاقتراع العام بدون التمييز في العرق والمعتقد.
- تحرير المرأة وإعطائها فرصة التعلم، وفصل السلطات الثلاث (تشريعية تنفيذية قضائية).
- تطبيق مبدأ الاستفادة من العنصر الأجنبي عن طريق الاحتكاك، لاكتساب أساليبه في العمل والتنظيم والاطلاع على طرقه في الإنتاج الفلاحي والاستثمار الاقتصادي.

(1) الأزمة الاقتصادية: بدأت عام 1929م حيث هبطت أسعار الأسهم المالية في بورصة نيويورك، مما أدى إلى نتشار حالة من الركود الشديد في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتقل إلى دول أوربا حيث انخفض حجم الإنتاج الصناعي، بسبب عدم القدرة علت تصريف المنتجات، وقد دفعت هذه الحالة ببعض الدول الكبرى إلى شن حروب توسعية بهدف فتح أسواق جديدة لتصريف فائض الإنتاج، ينظر: ممدوح منصور وآخرون: التاريخ الدبلوماسي للعلاقات السياسية بين القوى الكبرى (1815 – 1991م)- إليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، 2007، ص 151.

(2) مؤتمر نهج الجبل: عقد يومي 12 و13 ماي 1933م بتونس، عقب إصدار إدارة الحماية 26 ماي 1933م، بوضع الوطنيين تحت المراقبة، احتضن المؤتمر جماعة "العمل التونسي" نادى بضرورة منح البلاد دستور وبرلمان منتخب وحكومة مسؤولة.

(3) قدادرة شايب: المرجع السابق، ص 135.

وعلى إثر هذا المؤتمر ازداد نشاط الحركة الوطنية التونسية، لذلك قررت السلطات الاستعمارية القيام بإجراءات تعسفية سن أمر 27 ماي 1933م لتعطيل الصحف الوطنية الناطقة بالفرنسية وتم تعطيل جريدة "العمل التونسي والصوت التونسي وصوت الشعب"[1].

وفي مؤتمر قصل هلال 02 مارس 1934م ولد الحزب الدستوري التونسي الجديد، الذي أعلن فيه عن بداية مرحلة جديدة في تطور الحركة الوطنية التونسية ، وتعيين الحبيب بورقيبة أمينا عاما له، وإنشاء لجنى تنفيذية سميت باسم الديوان السياسي[2]

وإثر مؤتمر نهج الجبل 1933م ازداد نشاط الحركة الوطنية، والتف الشعب حولها، لذلك قررت السلطات الفرنسية اتخاذ تدابير صارمة لوقف نشاط الحركة الوطنية، فأصدرت قرار بإنشاء مقابر خاصة للمتجنسين التونسيين، وكرد فعل كتب الحبيب بورقيبة في جريدة "العمل التونسي" 22 ماي 1933م يقول: سياسة التجنيس هي أيضا وسيلة للإسراع بتفتيت الشعب التونسي. كما ظهرت مظاهرات احتجاجية عنيفة في ساحة القصبة للتعبير أمام أحمد باي على استيائهم للتعدي على الدين الإسلامي[3]، وقد حاول المقيم العام "بيرطون" امتصاص غضب الشعب التونسي بالقيام بإصلاحات سريعة كالإصلاح الإداري، القانون الانتخابي... وغيرها، لكن الوضع كان بحاجة إلى حلول جذرية وليست سطحية، أما الوضع العام للحركة الوطنية التونسية زاد في التعقيد والانشقاق بين الجناحين الدستوريين حيث كتب أبو اليقظان مقالا مطولا بعنوان "تونس في أيام الامتحان" : <<إن الحزب القديم بشكله وأساليبه مؤلف من الشيوخ والمفكرين الكبار المحنكين، والحزب الجديد بمغامراته ومطامحه مؤلف من نخبة الشباب المثقفين، فالأول يعتز بشيخوخته وأسبقيته، والثاني يباهي بثقافته العلمية وحيويته الخصبة... فمن أين يجتمع هذان العنصران ويعملان في صعيد واحد جنبا

(1) محمد الماطري: مذكرات مناضل، تق عز الدين قلوز، تع حمادي الساحلي، ط1، دار الشروق، مصر، 2005، ص 49.
(2) يحي جلال: المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال، ج4، دار النهضة العربية، بيروت، 1981، ص 249.
(3) خليفة الشاطر، المرجع السابق، ص 99.

إلى جنب إذا لم تجمع بينهما نية صافية...>>[1] بالرغم من مؤتمر 1933م، أما الكفاح الوطني فقد عرف تطور خاصة بعد ظهور الحزب الدستوري الجديد المتمخض عن مؤتمر قصر هلال الشهير مارس 1934م[2]. وعلى الرغم من النجاحات التي حققها الحزب إلا أنه تعرض للانشقاق بين "مجموعة العمل التونسي" و"اللجنة التنفيذية" واتسع نطاقه باستقالة بورقيبة ورفاقه، وهذا ما أدى إلى عقد مؤتمر استثنائي بمدينة قصر هلال 1934م، وكان المؤتمر في غاية الأهمية حسب ما طرحه الدكتور "محمد الماطري" يقول: لذلك حرصت كل الحرص على حضوره رغم أنني كنت مريض"[3]. وقرر المؤتمر في الأخير بتعويض اللجنة التنفيذية بهيئة أخرى اطلق عليها اسم "الديوان السياسي" ضم في تركيبته 20 عضوا (15 من الجهات و5 من العاصمة) عهد له مهمة مراقبة أعمال الديوان السياسي[4].

ولقد رحب المقيم العام في بداية 1934م بسياسة الحزب الدستوري الجديدة. واستدعى الحبيب بورقيبة ورفاقه ورخص لهم إخراج جريدتين بالعربية والفرنسية لنشر مبادئ الحزب الجريدة العربية "العمل" والجريدة الفرنسية "العمل الحر" l'action libre.

لكن الخلاف بين قادة الحزب الدستوري القدامى والجدد طعنوا وحدة الشعب التونسي وانتقلت الحرب إلى صفوف أبنائه[5]، ومع مجيئ المقيم العام الجديد "مارسيل بوريطون" قام باعتقال 08 من أعضاء الحزب ونفيهم للجنوب التونسي منهم "بورقيبة والماطري"[6]، وهذه الإجراءات التعسفية لم تزد الحركة الوطنية إلا امتدادا، وتمسك الجماهير التونسية بالهيئة السياسية التي تمثلها، وظهر الحزب بأنه لسان حال الوطنية التونسية الفعلي ودفع الحركة

(1) خير الدين شترة: الطلبة الجزائريون بجامع الزيتونة 1900- 1956م، ج3، قسم التاريخ – الجامعة الإفريقية – أدرار، دار البصائر، طبعة خاصة، 2009، ص 367.
(2) زهير الذوادي: تحولات العمل الوطني التونسي في السنوات الثلاثين 1929-1939م، ط1، الأطلسية للنشر، تونس، 2003، ص 35.
(3) محمود الماطري، المصدر السابق، ص 54.
(4) المنجي الزيدي، المرجع السابق، ص 36.
(5) يوسف مناصرية: الحزب الحر الدستوري التونسي 1919- 1934م، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1988، ص 172.
(6) نعيمة شواشي: العلاقات الجزائرية التونسية 1920- 1962م، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، إشراف الأستاذ: الطاهر جبلي، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة تلمسان، تلمسان، 2012-2013، ص 20.

للسير قدما، غير أن حوادث أفريل 1938م التي راح ضحيتها عشرات الموتى، تم حل الحزب الدستوري الجديد ولم يفرج عن بورقيبة ورفاقه إلى غاية 1943م[1].

(1) محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص 125.

المبحث الأول: موقف الحزب من اندلاع الحرب العالمية الثانية

لقد كانت حوادث أفريل 1938م[1] ضربة موجعة للحزب الدستوري الجديد حيث حل الحزب وأعلنت حالة الحصار واعتقل الطاهر صفر والحبيب بورقيبة، وبلغ عدد القتلى حوالي الألفين والثلاثة آلاف شخص، فقد ابتهج الحزب الدستوري القديم لما حل بخصمه واعتبر ذلك جزاء الخائن، ومن جهتها وجدت السلطات الفرنسية الفرصة السانحة لسلوك سياسة جزئية، فقد أصدرت أوامر في جويلية 1938م التي أسفرت على خنق الصحافة التونسية وتشديد التشريع الخاص بالجمعيات والتنظيمات السياسية... الخ.

لكن الشعب التونسي لم يفقد الأمل ففي سنة 1939م تمكن الدستوريون من تضييق الخناق على الحكومة، وذلك بعد رفع الحصار وإطلاق سراح نحو مائة وخمسين معتقلا من طرف المقيم العام الجديد "إيريلا لابون"، كل هذه الظروف الصعبة التي مر بها الحزب الدستوري الجديد جعلته لم يتخذ موقفا علنيا واضحا من اندلاع الحرب العالمية الثانية، باعتباره من جهة حزبا منحلا ومن جهة ثانية أن أغلب قادته كانوا في السجون والمعتقلات، ففي نوفمبر 1939م ألقت السلطات الاستعمارية القبض على الباهي الأدغم، الهادي السعدي[2]، ولقد شكلت الحرب العالمية الثانية منعطفا هاما في دعم الحركة الوطنية، حيث اقترنت بدايتها بهزيمة الدولة الفرنسية المبكرة ضد ألمانيا جوان 1940م، الشيء الذي وفر مناخا سياسيا وعسكريا جديدا لصالح حركة تصفية الاستعمار – ميثاق الأطلنطي أوت 1941م، ولعبت الدعاية عبر محطات الإرسال الإذاعية دورا مهما في ترسيخ فكرة الاستقلال لدى الشعوب المستعمرة[3].

([1]) أحداث أفريل 1938م: ظهرت نتيجة اعتقال كل من عيسى الصخري رئيس الشعبة الدستورية ويوسف الملي عضوي الديوان السياسي، حيث اتهمت السلطات الاستعمارية بنشر الأحقاد وتهديد مصالح فرنسا بتونس وكرد فعل على ذلك نظم الديوان السياسي مظاهرة احتجاجية أمام قصر الباي لإطلاق سراح المعتقلين.

([2]) قدادرة الشايب: المرجع السابق، ص ص 170-171.

([3]) خليفة الشاطر: المرجع السابق، ص 113.

وبعدما حل بالحزب الدستوري الجديد من اضطهاد وسجون عاد "الحبيب ثامر" من فرنسا ليتلوى الحركة الوطنية بعدما حل بها من محنة، فكان العقل المسير للحركة وقام بتأسيس جريدة "تونس الفتاة" ولم ينقطع الكفاح إلى أن اعتقل الدكتور ثامر ورفاقه، واستمر نضال الحركة الوطنية بعد تولي الشهيد محمد منصف باي كرسي الحكم في تونس وقد عمل جهده لكي يوحد القديم والجديد، وشكل وزارة وطنية برئاسة محمد شنيق وأدخل فيها فرحات الأمين العام للحزب الدستوري القديم، وقد طلب "محمد المنصف باي" من حكومة المحور إطلاق سراح قادة الحزب الدستوري الجديد منهم "الحبيب بورقيبة" فأطلق سراحهم 1943م[1].

ومما سبق نستنتج أن موقف الحزب الدستوري التونسي من اندلاع الحرب العالمية الثانية لم يكن قويا موحدا، بل منقسم إلى تيارين الأول مثله الحزب القديم الذي كان مؤيدا لقوات المحور، والثاني مثله الحزب الجديد الذي كان يسير وفق توجيهات الزعيم بورقيبة الموجود في السجن آنذاك بمرسيليا، التي حذر فيها التونسيون من مغبة التعاون مع قوات المحور، وهو ما سمح للسلطات الفرنسية ممارسة المزيد من الإجراءات التعسفية نتيجة لانقسام المواقف[2].

(1) الطاهر عبد الله: المصدر السابق، ص 67.
(2) قدادرة الشايب: المرجع السابق، ص 174.

المبحث الثاني: نشاط الحزب داخليا وخارجيا بعد الحرب العالمية الثانية

بعد اعتلاء المنصف الباي عرش تونس جوان 1942م شهدت الحركة الوطنية انتعاشا من جديد، حيث اغتنمت الفرصة التي مرت بها سلطات الحماية من ضعف، فقد قدم الباي 2 أوت 1942م مذكرة للمقيم العام ليحيلها إلى حكومة فيتشي، وكانت تحتوي على عدة نقاط من برنامج الوطنيين ذات الصبغة السياسية كتمكين الأهالي من الوظائف العمومية[1].

ورغم تأثير الدعاية الألمانية – الإيطالية على شعور التونسيين (دور يونس بحري في محطة برلين)، فقد التزم منصف باي بالحياد إزاء الحلفاء والمحور ورفض أمر فيتشي بمعاداة الحلفاء، وابلغ موقفه إلى الرئيس الأمريكي "روزفلت" والمستشار الألماني "هتلر" 12 نوفمبر 1942م، في حين حذر الحبيب بورقيبة وهو لا يزال في السجن بمرسيليا في رسالة موجهة للحبيب ثامر 8 أوت 1942، من الانسياق وراء الدعاية النازية.

وبعد إطلاق سراح المعتقلين الوطنيين ديسمبر 1942م تجاهل المنصف باي السلطة الاستعمارية معلنا تشكيل حكومة وطنية برئاسة شنيق 1943م ضمت عدة شخصيات وطنية، وتزامن مع ذلك صدور جريدة "إفريقيا الفتاة" تحمل صورة الملك المنصف باي والزعيم بورقيبة[2].

ولقد اضطرت قيادة الدستور الجديد التي انتعش نشاطها في فترة سيطرة المحور إلى الهجرة والعمل خارج الوطن وبخاصة في ألمانيا وإسبانيا، فقد قام "الحبيب ثامر" و"يوسف الرويسي" و"الهادي السعدي" بإحداث مكتب المغرب العربي 1947م للتعريف بالقضية الوطنية، كما تأسست (حركة الدستور الوطني الشمال الإفريقي)[3].

(1) محمد الهادي الشريف: المرجع السابق، ص ص 125- 126.
(2) نفسه، ص 115.
(3) المنجي الزيدي: المرجع السابق، ص 43.

وفي 07 ماي 1943م دخلت جيوش الحلفاء إلى العاصمة تونس واقتحموا قصر "حمام الأنف" حيث ألقوا القبض على الباي محمد المنصف وطلبوا منه إمضاء وثيقة التنازل على العرش، لكنه رفض وهو ما دفع الجنرال "جيرو" القائد الأعلى للقوات الفرنسية بإفريقيا إلى إصدار أمر عزل العاهل التونسي إلى "الأغواط" في الجنوب الجزائري، وفي 6 جويلية أرسل المنصف باي إلى الجنرال "ماسط" وثيقة التنازل عن العرش، ثم نقل إلى مدينة "بو" بجنوب فرنسا حيث توفي هناك 1948م[1].

أما زعماء الحركة الوطنية فقد أهلكوا من الاضطهاد والرقابة المشددة التي وضعتها عليهم السلطات الفرنسية، وبالرغم من هذا عملوا على جمع شتات الشعب حول الحزب مقاومين تيار اليأس ومحافظين على الوعي القومي، الذي زرعه الحزب بعد جهود جبارة، وفي شهر فيفري 1945م عقد قادة الرأي العام في تونس مؤتمرا، واتفقوا على تقديم عريضة للحكومة الفرنسية مطالبين بالاستقلال الذاتي للبلاد، لكن السلطات الفرنسية واصلت خناقها للحزب وفرضت الإقامة الجبرية على الزعيم بورقيبة بتونس، ومنعه من القيام برحلات داخل القطر التونسي لنشر دعاية الحزب، وإزاء هذه الأوضاع قرر قادة الحزب أن يرفعوا القضية التونسية في الخارج وخاصة المشرق العربي، لذلك سافر الحبيب بورقيبة إلى مصر بعد سفرية متعبة وشاقة ومحفوفة بالأخطار من 26 مارس 1945م إلى 16 أفريل 1945م لحضور بروتوكول الإسكندرية بجامعة الدولة العربية[2].

أ. النشاط الداخلي:

بعد جلاء القوات الألمانية من البلاد التونسية، عمدت اللجنة الفرنسية لتحرير الوطني بمقتضى الأوامر الصادرة في 21 جوان 1943م و 17 مارس 1944م إلى نزع الصيغة التونسية عن الكاتب العام للحكومة الفرنسية، وفي شهر فيفري 1945 قدم الجنرال ماسط

(1) أحمد القصاب: المرجع السابق، ص ص 595- 596.
(2) قدادرة الشايب: المرجع السابق، ص 181.

المقيم العام برنامجه الإصلاحي، الذي ظهر هزيلا في نظر الوطنيين التونسيين، فاتحدت بذلك جميع الاتجاهات السياسية بالبلاد ما عدا الشيوعيين، لضبط بيان "الجبهة التونسية 1945م" الذي طالب بـ: منح الاستقلال الداخلي للبلاد، إقامة نظام ملكي دستوري.

وقد شرع الحزب الدستوري الجديد 1946م في استرجاع دوره الريادي، فقد عمل الديوان السياسي على تأطير التحركات الجماهيرية، مشجعا على بعث المنظمات المهنية والشبابية، كما قدم الحزب الدعم السياسي والأدبي "لفرحات حشاد" من اجل جمع مختلف التشكيلات النقابية، وتأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل جانفي 1946م، وكانت تعقد اجتماعات دورية في الحزب لتبادل الآراء حول الوضع السياسي، وفي 9 جوان 1946م التحق "رشيد إدريس" ورفاقه اللاجئين بإسبانيا بالزعيم الحبيب بورقيبة في القاهرة، وأسسوا "مكتب الحزب الحر الدستوري" وساهموا في تنظيم النضال مع بقية المغاربة. فأصدر الزعيم بورقيبة إثر أحداث "زرمدين جويلية 1946م" بيانا لفت فيه أنظار الجامعة العربية إلى حقيقة البلاد التونسية، كما كتب رشيد إدريس مقال بعنوان: "قضية حرية في تونس لا قضية إجرام" بجريدة "البلاغ"[1]. وفي عام 1946م أصدرت الحكومة الفرنسية قرارا بعودة الحياة الطبيعية إلى فرنسا وانعكس ذلك على سياستها في تونس، حيث طرح المقيم العام الفرنسي "ماسط" مشروعا للإصلاحات الإدارية في سبتمبر 1946م، ومن أهم قراراته تشكيل المجلس الكبير مناصفة بين التونسيين والمستوطنين[2].

وكرد فعل على ذلك جاء مؤتمر ليلة القدر 23 أوت 1946م برئاسة القاضي العروسي الحداد وضم كل التشكيلات الوطنية، التي وقعت على عريضة المطالبة بالاستقلال التام، وانتهى المؤتمر باعتقال عدد كبير من المشاركين فيه وفي مقدمتهم (صالح بن يوسف، صالح فرحات...) مما دفع بالمنظمات إلى شن إضراب عام للمطالبة بإطلاق سراحهم.

(1) خليفة الشاطر: المرجع السابق، ص 118.
(2) خير الدين شترة: المهاجرون الجزائريون إلى البلاد التونسية، المرجع السابق، ص ص 87، 88.

وقد أدت هذه الأحداث إلى إعلان جملة من الإصلاحات التي قدمها المقيم العام "ماسط" لكنها لم ترض الشعب فقد عدلت من موقف الوطنيين فاكتفوا بالمطالبة بالاستقلال الداخلي[1].

ب. النشاط الخارجي:

إضافة إلى النشاط الداخلي للحزب الدستوري الجديد كان هناك أيضا نشاط خارجي موازي ومكثف لقادة الحزب، وكان للحبيب بورقيبة الحظ الأوفر وتمثل في:

أولا: نشاط المعتقلين التونسيين:

لقد رأى قادة الحزب بعد خروجهم من السجن وهم على الخصوص الحبيب ثامر، الطيب سليم، الرشيد إدريس، حسين التركي، الهادي السعيدي يرون وجوب الهجرة إلى أوربا. وكان على اتفاق معهم يوسف الرويسي والحبيب بورقيبة، اللذان كانا معتقلين في سجون فرنسا، وكان هؤلاء يرون ضرورة العمل خارج البلاد، فكتبوا صفحة جديدة من الجهاد في الدعاية للقضية التونسية لدى مختلف الأوساط الأوربية، وقد ضموا جهودهما للزعماء العرب المهاجرين فأنشؤوا بالتعاون معهم مكتب ببرلين "مكتب المغرب العربي" وأصدروا صحيفتين باللغتين الألمانية والعربية في برلين بعنوان "المغرب العربي". كما عملوا على بث الدعاية الوطنية في صفوف الجالية المغربية المقيمة بفرنسا وأوربا، وإيقاظ شعورها الوطني خاصة وأنهم كانوا يعاملون معاملة قاسية من طرف المؤسسات الفرنسية التابعة لحكومة فيشي[2].

ثانيا: نشاط بورقيبة:

عمل الحبيب بورقيبة على كسب المزيد من الدعم الأنجلو سكسوني والعربي، وثابر رفقاءه بالمشرق على توثيق الصلات (بحزب الوفد وحزب مصر الفتاة) في جو إقليمي اتسم إلى لم شمل حركات التحرر العربية، وتوج بانعقاد مؤتمر "المغرب العربي 1947م" وصدرت

(1) المنجي الزيدي: المرجع السابق، ص ص 44- 45.
(2) قدادرة الشايب: المرجع السابق، ص ص 185- 186.

من المؤتمر لوائح تنادي بالاستقلال، وشكلت هيئة ضمت الأحزاب المغاربية (حزب الاستقلال المغربي، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بالجزائر، الحزب الحر الدستوري الجديد التونسي) لبعث "مكتب المغرب العربي" لتنسيق العمل النضالي المغاربي[1].

وقد لعب مكتب المغرب العربي دورا هاما في التعريف بالقضية المغاربية بمصر والمشرق العربي وعبر أصقاع العالم، ومن أهم ما جاء فيه:

- ضرورة وقوف أقطار المغرب العربي جهة واحدة عند حدوث الأزمات في أي قطر منها.
- مطالبة جامعة الدول العربية بإلغاء معاهدة الحماية المفروضة على تونس ومراكش وإعلان عدم شرعية الاحتلال بالجزائر، مع تعيين ممثلين عنها في الجامعة العربية.
- عرض القضية المغربية على الهيئات الدولية[2].

وفي ظل الظروف التي عاشتها الجامعة العربية – القضية الفلسطينية – لم تول المسألة التونسية الاهتمام الذي أمله بورقيبة، لذلك قرر العودة إلى تونس سبتمبر 1949م، وعاود فكرة الاتصال والتفاهم مع الفرنسيين مباشرة، وفي 1 أفريل 1950م سافر إلى باريس لهذا الغرض لكنه اصطدم بالسياسة الفرنسية بعدم الاعتراف بشرعية الحزب الدستوري الجديد منذ أن حل 1938م، لذلك تمسكوا بالفكرة القائلة بأن الحكومة الفرنسية لا تعرف مفاوضا شرعيا سوى الباي الذي عقدت معه الحماية، وهناك بعض الساسة شيعوا إشاعات باطلة حول الدستوريين واتهموهم بالانتماء إلى الشيوعية الدولية، وكرد فعل على هذه التهم جعلوا الاتحاد العام التونسي للشغل ينظم إلى الاتحاد الدولي للعمال الأحرار وهو الاتحاد الذي تشترك فيه النقابات الأمريكية ويعتبر معاديا للنقابات الشيوعية، وبهذا يكون الحزب قد قام بنشاط خارجي مكثف لجلب الدعم السياسي والمعنوي للقضية التونسية[3].

([1]) المنجي الزيدي: المرجع السابق، ص 45.
([2]) الطاهر عبد الله: المصدر السابق، ص ص 236- 237.
([3]) قدادرة الشايب: المرجع السابق، ص ص 188- 190.

المبحث الثالث: المفاوضات والاستقلال

لم يكن الحبيب بورقيبة من أنصار الحلو العنيفة بل ميال لأسلوب الحوار، فقد كان يرغب دوما في الحصول على مساندة الرأي العام سواء التونسي أو الفرنسي أو العالمي، وقد وصل الزعيم التونسي إلى باريس 12 أفريل 1950م، وأدلى بتصريح له حول مطالب التونسيين التي لخصها في النقاط السبع وسلمها لوكالة "فرانس براس" وهي:

1-بعث السلطة التنفيذية التونسية.

2-تشكيل حكومة تونسية منسجمة يترأس اجتماعاتها عاهل البلاد.

3-إلغاء الكتابة العامة للحكومة التونسية.

4-إلغاء المراقبين المدنيين.

5-إلغاء الخيدرمة الفرنسية.

6-إنشاء بلديات منتخبة مع تمثيل المصالح الفرنسية حيثما توجد جاليات فرنسية.

7-إحداث مجلس وطني تأسيس منتخب بالاقتراع العام[1].

وإثر فشل التجربة التفاوضية بعد رفض الحكومة الفرنسية تطوير نظام الحماية بطريقة سلمية، لهذا السبب تخلى الحزب الحر الدستوري عن مواقفه المعتدلة التي شاركت على أساسها في الحكومة التفاوضية 17 أوت 1950م، وتولى قيادة المقاومة المسلحة لدعم الكفاح السياسي والدبلوماسي، وأظهرت انتصارات "فلاقة زرمدين" شمولية الكفاح المسلح، وقد تمكن نواب الحزب من إقناع أعضاء مكتب المغرب العربي بضرورة إعادة تنظيم طريقة العمل. واعتمد الحزب على دعم ممثليه في باريس خاصة الجالية التونسية، كما استفاد من التضامن العربي الإسلامي ومناصرة حركات التحرر وتصفية الاستعمار في أوربا وشرق

(1) أحمد القصاب: المرجع السابق، ص 146.

آسيا وأمريكا، كما سعى الحزب إلى كسب مساندة الولايات المتحدة والمعسكر الحر في ظروف الحرب الباردة[1].

بعد فشل الحكومة التفاوضية برئاسة محمد شنيق 1950م، ونجاح الحزب في مواصلة كسب الدعم الداخلي والخارجي للقضية، وأمام رد الحكومة الفرنسية التي لم تكن في مستوى تطلعات الحزب والشعب، إذ اكتفت مذكرة شومان بمبدأ السيادة المزدوجة، واستخلص الحبيب بورقيبة من تلك المذكرة عدم جدوى الحوار المباشر بين فرنسا وتونس قائلا: << إن جواب السيد شومان سيفتح عهدا من القمع والمقاومة مع ما يتبع ذلك حتما من دموع وأحزان وأحقاد>>[2]. واشتعلت شرارة المقاومة المسلحة عهد المقيم العام "دوهوتكلوك" حيث قام بالاغتيالات نفذتها عصابة (اليد الحمراء) ومن أبرزها اغتيال فرحات حشاد 1952م.

أما المقاومة التونسية التي اتخذها الحزب الدستوري الجديد فقد اتخذت أشكالا متعددة، ففي المدن كانت الاضطرابات... أما البوادي فإن الكفاح المسلح انتظم وعاد إلى عهد الأحراش، أما المنخرطون فكانوا يتحرقون شوقا للعمل المباشر... وبذلك فقد كانت المقاومة المسلحة قد دامت إلى شهر نوفمبر 1954م، وأحرزت انتصارات منها معارك عرباطة بقفصة 27 مارس و9 جوان و5 جويلية 1954م، معركة جبل برقو 13 سبتمبر 1954م....الخ [3].

وأمام تصاعد المقاومة التونسية اضطرت الحكومة الفرنسية إلى إعفاء المقيم العام "دوهونكلوت" وتعيين "بياغوازار" الذي انتهج سياسة المهادنة، فتمكن من استمالة الباي وإقناعه بتكوين وزارة جديدة برئاسة محمد صلح مزالي 2 مارس 1954م، التي قامت بإجراء إصلاحات وهمية قابلها الرأي العام الفرنسي بالرفض، وفي هذه الظروف تحول رئيس الوزراء بفرنسا لتونس "بيار منديس فرانسي جويلية 1954م" وألقى خطابه الشهير في قصر قرطاج

(1) خليفة الشاطر: المرجع السابق، ص . ص 143، 144، 146.
(2) حسن حسني عبد الوهاب: خلاصة تاريخ تونس، دار الجنوب للنشر، تونس، 2001، ص 172.
(3) المنجي الزيدي: المرجع السابق، ص ص 48-49.

أعلن فيه على اعتراف الجمهورية الفرنسية رسميا باستقلال الدولة التونسية الداخلي، وقد رحب الحبيب بورقيبة بمنفاه بجزيرة جالطا بهذه الخطوة، واتفق مع فرنسا بتأسيس وزارة برئاسة الطاهر بن عمار لتتولى مهمة التفاوض مع فرنسا[1].

إلا انه بعد بداية المفاوضات بدأت الحكومة الفرنسية تقلص مفهوم الاستقلال الداخلي، وتجلت مواطن الاختلاف أثناء الجلسة الافتتاحية التي أشرف عليها الباي 4 سبتمبر 1955م بتونس، وقد استؤنفت في باريس 13 سبتمبر حيث طالب الحكومة الفرنسية بالهدنة.

بادرت الحكومة الفرنسية مطالبة الوفد المفاوض بإنزال المقاومين وتسليم أسلحتهم، وفعلا قد استجاب بعض الثوار بتسليم أسلحتهم 20 نوفمبر وكونت لجان تتولى إشراف ذلك، وقد حصلت اللجنة 2713 مقاوما قدموا 2144 بندقية قديمة، لكن فرنسا لم تف بوعدها بالاستقلال الداخلي لتونس، بعض وضع المجاهدين أسلحتهم إلا تحت ضغط الثوار في الجزائر، ودخلت المفاوضات في مأزق ورجع الوفد التفاوضي لتونس 19 جانفي 1955م للتشاور مع الديوان السياسي، ثم استؤنفت المفاوضات، وقد اقتنع الوفد الفرنسي بأن الاستقلال الداخلي يقضي تونسة المدن، وبعد تولي حكومة "إدغارفور" رئاسة الحكومة الفرنسية استؤنفت المفاوضات من جديد وبقيت بين المد والجزر، إلى غاية وصول بورقيبة تونس 1955 وفي جانفي 1956م اجتمع مجلس الحزب الدستوري الحر الجديد، ودرس الأوضاع وأعلن في لائحته الختامية أن البلاد التونسية تتوجه نحو الاستقلال الحتمي، وقد تم ذلك رغم مماطلة الحكومة الفرنسية بذلك يوم 20 مارس 1956م، وتم الاتفاق على التوقيع الذي تعترف فيه فرنسا باستقلال تونس بما يقتضيه ممارسة تونس لمسؤولياتها، في ميادين الشؤون الخارجية والأمن والدفاع وتشكيل جيش وطني تونسي[2].

([1]) قدادرة الشايب: المرجع السابق، ص 193.
([2]) نعيمة شواشي: المرجع السابق، ص ص 61- 62.

وفي ذلك كتب الشاعر "الأخضر السائحي" قصيدة للشعب التونسي في مناسباته الوطنية يقول:

تونس الخضراء يا أرض السلام

يا منار العلم يا رمز الوئـــــام

أنت كالوردة عطر وابتســـــام

منحة الأمس... وما نرجو غدا

جمعتنا اليـــــوم قلبا وبـــــدا

وهوانا مغـــــــربي أبـــــدا[1]

(1) عبد القادر نور: شاهد على الحركة الطلابية أثناء الثورة الجزائرية (1954 – 1962م)، أحداث أراء، شهادات، تعاليق، وذكريات، دار الخلدونية، الجزائر، 2001، ص 2002.

خاتمة:

خلاصة القول نستنتج أن الشعب التونسي قاوم ببسالة وشجاعة الاستعمار الفرنسي، منذ البدايات الأولى لاحتلال أرضه، والاستيلاء على ثروات البلاد الزراعية، وجعل الاقتصاد التونسي مرتبط بالاقتصاد الرأسمالي الفرنسي من خلال مجموعة من المخططات الاستعمارية، لكن الشعب التونسي وقف في وجه ذلك عن طريق الكفاح المسلح الذي مثلته المقاومة الشعبية التي مست ربوع البلاد.

إفرازات الحرب العالمية الأولى الإيجابية على تاريخ الشعوب المستعمرة (مبادئ ولسن 14) – حق تقرير المصير – التي ساهمت في ظهور النشاط السياسي في تونس مبكرا، وظهور "الحزب الحر الدستوري التونسي 1920" بزعامة عبد العزي الثعالبي، التي كانت مطالبه منذ البداية إصلاحية، إلا أن السلطات الفرنسية قامت بتجميد نشاط الحزب ينفي زعيمه للخارج.

عودة النشاط السياسي من جديد في الثلاثينيات حيث عاد الحزب الحر الدستوري من جديد أين التأم الشمل بين تيارات الحزب المختلفة المتشبعة بالثقافة العربية الإسلامية والثقافة الغربية، إلا أنه عام 1934 انقسم الحزب إلى قسمين: التيار الأول: الحزب الحر الدستوري بزعامة الثعالبي والتيار الثاني: بزعامة الحبيب بورقيبة المثقف ثقافة عربية وفرنسية، حيث استطاع أن يجعل له قاعدة شعبية واسعة، وكان اتجاه هذا الحزب اتجاها استقلاليا، إلا أن هذا الزعيم والمجاهد الأكبر تعرض للنفي والسجن من طرف السلطات الاستعمارية.

أما نشاط الحزب الدستوري التونسي الجديد الذي تأسس في 2 مارس 1934 بمقتضى قصر الهلال لم يعرف الثبات والديمومة، بل عرف التعديل والتغيير بفضل نشاط زعيمه "الحبيب بورقيبة" في الداخل والخارج، خاصة بعد اللجوء إلى القاهرة للتعريف بالقضية التونسية للمجتمع العربي خاصة المشرق والمجتمع الدولي، متبعا بذلك ما يعرف بسياسة

المراحل أو سياسة خطوة خطوة، التي عادت إلى تونس في نهاية المطاف بالفائدة ويصبح المجاهد الأكبر مخلص تونس من الاستعمار الفرنسي في 20 مارس 1956.

الملحق رقم 01: معاهدة باردو[1]

معاهدة باردو أو «قصر السعيد»

«إنّ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو باي تونس – لما كان من غرضهما أن يمنعا إلى الأبد حدوث قلاقل كالتي حصلت أخيرا على حدود الدولتين بسواحل المملكة التونسية وأن يحكما علاقات ودادهما القديم وروابط حسن الجوار – قد اتفقتا على عقد معاهدة من شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبين الساميين المتعاقدين. وبناء على ذلك فإنّ فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية قد عيّن العماد بريار نائبا مفوضا من طرفه فاتفق جنابه مع سموّ الباي المعظم على البنود الآتية :

البند الأول : إنّ معاهدة الصلح والمودة والتجارة وجميع المعاهدات الأخرى الموجودة الآن بين الجمهورية الفرنسية وسمو باي تونس قد وقع تأكيدها وتجديدها.

البند الثاني : لأجل تسهيل القيام بالإجراءات التي يتحتّم على دولة الجمهورية الفرنسية اتّخاذها للوصول للغرض الذي يقصده الجانبان العاليان المتعاقدان فقد رضي سمو باي تونس بأن تحتلّ القوات الفرنسية العسكرية المراكز التي تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل، ويزول هذا الاحتلال عندما تتفّق السلطتان الحربيّتان الفرنسية والتونسية–، وتقرّران معا بأن الإدارة المحليّة قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن العام.

البند الثالث : تتعهد دولة الجمهورية الفرنسية ببذل مساعدتها المستمرة لسمو الباي وحمايته من كلّ خطر يمكن أن يهدّد ذاته أو عائلته أو يعبث بأمن مملكته.

البند الرابع : تضمن الدولة الفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين السلطات التونسية ومختلف الدول الأوروبية.

البند الخامس : يمثل الدولة الفرنسية لدى سمو الباي وزير مقيم عام تكون وظيفته السهر على تنفيذ هذه المعاهدة ويكون هو الواسطة بين الدولة الفرنسية وبين السلطات التونسية في جميع القضايا التي تهمّ الجانبين.

البند السادس : يكلف الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لفرنسا في البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسيّة ومصالحها. وفي مقابل ذلك يلتزم سمو الباي بأن لا يعقد أي عقد ذي صبغة دوليّة من دون إعلام الدولة الفرنسية بذلك والحصول على موافقتها مقدّما.

البند السابع : تحتفظ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباي لنفسها بحقّ الاتفاق على وضع نظام مالي بالمملكة التونسيّة من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائني المملكة.

البند الثامن : تفرض غرامة حربيّة على القبائل العاصية بالحدود والسّواحل وتحدّد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها باتفّاق يعقد فيما بعد وتكون حكومة الباي هي المسؤولة على تنفيذ هذا الاتفاق.

البند التاسع : لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطر الجزائري من تهريب الأسلحة والذخائر فإن دولة سمو الباي تتعهّد بأن تمنع قطعا إدخال السلاح والذخائر الحربيّة الأخرى بالمملكة التونسية.

البند العاشر : يقع عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الفرنسية للمصادقة عليها وتسلّم وثيقة التصديق عليها بعد ذلك لسمو باي تونس في أقرب وقت ممكن.

وكتب بالقصر السعيد في 12 ماي 1881

الإمضاء : محمد الصادق باي- العماد «بريار»

(1) خليفة الشاطر: الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، المرجع السابق، ص 21.

ملحق رقم 02: اتفاقية المرسى[1]

«اتفاقية المرسى»

لما كانت عناية سمو الباي المعظم متجّهة إلى تحسين الأحوال الداخليّة بالمملكة التونسيّة وفقا لأحكام المعاهدة المبرمة في الثاني عشر من شهر ماي سنة 1881، وكانت حكومة الجمهورية الفرنسية راغبة تمام الرغبة في تحقيق أغراض سموّه توثيقا لعرى المودّة بين القطرين العامرين، اتّفق الطرفان على عقد اتّفاق لتحقيق هذا الغرض، واعتمد رئيس الجمهورية في ذلك سمو بيار بول كامبون وزيره المقيم بتونس الذي قدم أوراق اعتماده لعقد الاتّفاقيّة المحدّدة في البنود الآتية :

البند الأول : لمّا كان غرض سمو الباي المعظم أن يسهّل للحكومة الفرنسيّة إتمام حمايتها، تكفّل بإدخال الإصلاحات الإداريّة والعدليّة والماليّة التي ترى الحكومة المشار إليها فائدة في إدخالها.

البند الثاني : تضمن الحكومة الفرنسية قرضا يعقده سمو الباي لتحويل أو لدفع الدين الموحّد البالغ 125 مليون فرنك والدين السائر الذي لا يمكن أن يتجاوز 17.550.000 فرنك، ولكنّها هي التي تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك، وقد تعهّد سمو الباي المعظم بأن لا يعقد قرضا في المستقبل لحساب المملكة التونسيّة دون إذن سابق من الحكومة الفرنسيّة.

البند الثالث : يخصّص لسموّ الباي المعظم من مداخيل المملكة. أوّلا: المبالغ اللاّزمة للقيام بواجبات القرض الذي ضمنته فرنسا، ثانيا : مخصّصات سموّ الباي وقدرها مليونان من الريالات التونسية (أي 1.200.000 فرنك) وما فضل من ذلك يعين لمصاريف إدارة المملكة ودفع مصاريف الحماية.

البند الرابع : هذه الاتفاقيّة مؤكدة ومكملة للمعاهدة المعقودة في 12 ماي سنة 1881 فيما يحتاج منها إلى التأكيد والتكميل، ولاتتغيّر بها الأنظمة التي سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الغرامة الحربيّة.

البند الخامس : تعرض هذه الاتفاقيّة على الحكومة الفرنسية للمصادقة عليها وتسلّم وثيقة التصديق إلى سمو الباي المعظم في أقرب وقت ممكن. إيذانا بصحّة ما تقدّم حرّرت هذه الاتفاقيّة وختمها الموقّعان بختميهما.

وكتب بالمرسى في 8 جوان 1883

الإمضاء : على باي /«بول كامبون»

(1) خليفة الشاطر: المرجع السابق، ص 22.

قائمة المصادر والمراجع:

1-المصادر:

1. بلخوجة الطاهر: الحبيب بورقيبة سيرة زعيم شهادة على العصر، الدار الثقافية للنشر، مصر، 1999.
2. الثعالبي عبد العزيز: تونس الشهيدة، تر وتق: سامي الجندي، دار القدس، لبنان، 1975.
3. خالد أحمد: أضواء من البيئة التونسية على الطاهر ونضال جبل، الدار التونسية للنشر، تونس، 1979.
4. الصافي سعيد: بورقيبة سيرة شبه محرمة، رياض الريس للكتب والنشر، لبنان، 2000.

2-المراجع:

1. أبو خليل شوقي: الإسلام وحركات التحرر العربية، دار الرشيد، مصر، 1976.
2. أبو زكرياء يحي: الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي إلى الغنوشي، د.ن، د.م، 2003.
3. بلغيث الشيباني: الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1859 – 1882)، تق: عبد الجليل التميمي، منشورات التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، 1995.
4. برقوق سالم: الاستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي
5. الهادي تيمومي وآخرون: المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، تونس، 1999.
6. الجمل شوقي عطاالله: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، 1977.

7. الجمل شوقي عطاالله: المغرب العربي الكبير من الفتح الإسلامي إلى الوقت الحاضر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب الأقصى (مراكش)، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، مصر، 2007.

8. جوهر حسن محمد: تونس، دار المعارف، مصر، 1961.

9. جوليان شارل أندري: إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيدة الفرنسية، تر: المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر، الجزائر، 1976.

10. خرفي الصالح: عبد العزيز الثعالبي من آثاره وأخباره في المشرق والمغرب، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1995.

11. الذوادي زهير: تحولات العمل الوطني التونسي في السنوات الثلاثين 1929 – 1939، ط1، الأطلسية للنشر، تونس، 2003.

12. الزمرلي صادق: أعلام تونسيون، تق وتع: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي لبنان، 1986.

13. زرزور عبد الحميد: تاريخ الاستعمار والتحرر إفريقيا وآسيا، ديوان المطبوعات الجماعية، الجزائر، 2009.

14. الزيدي المنجي: كتاب الحرية التجمع الدستوري الديمقراطي، التحولات التاريخية ورهانات التغيير، ط1، جريدة الحرية للنشر، تونس، 2008.

15. السرجاني راغب: قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011، ط2، دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، مصر، 2011.

16. الشاطر خليفة وآخرون: تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ج3، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005.

17. الشريف محمد الهادي: ما يجب أن نعرف عن تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تع: محمد الشاوش وآخرون، ط3، دار سراس للنشر، تونس، 1993.

18. شترة خير الدين: إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية والفكرية التونسية (1900- 1939)، طبعة خاصة، دار البصائر، الجزائر، 2009.

19. شترة خير الدين: الطلبة الجزائريون لجامع الزيتونة (1900 – 1956م)، ج3، ج1، قسم التاريخ، الجامعة الإفريقية، أدرار، دار البصائر، طبعة خاصة، 2009.

20. شترة خير الدين: المهاجرون الجزائريون للبلاد التونسية، دار كردادة، طبعة خاصة، الجزائر، 2013.

21. عبد الله الظاهر: الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة (1830 – 1956)، ط2، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، 1990.

22. عبد الوهاب حسن حسني: خلاصة تاريخ تونس، دار الجنوب للنشر، تونس، 2001.

23. عامر محمود علي: تاريخ المغرب العربي المعاصر، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2006.

24. القصاب أحمد: تاريخ تونس المعاصر (1881- 1956)، تع: حمادي الساحلي، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 19860.

25. المحجوبي علي: انتصاب الحماية الفرنسية على تونس، تع: عمر بن ضور وآخرون، سراس للنشر تونس، 1986.

26. المحجوبي علي: العالم العربي الحديث والمعاصر تخلف فاستعمار فمقاومة، دار محمد علي، تونس، 2009.

27. موسى فيصل محمد: موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، منشورات الجامعة المقترحة، ليبيا، 1997.

28. محفوظ محمد: تراجم المؤلفين التونسيين، ج1، دار الغرب الإسلامي، 1982.

29. يحي جلال: المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال، ج4، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.

3-رسائل الأطروحات الجامعية:

1. خمري الجمعي: حركة الشباب الجزائريين والتونسيين (1900- 1930)، دراسة تاريخية وسياسية مقارنة، أطروحة دكتوراه: قسم التاريخ، جماعة منتوري، قسنطينة، 2002.

2. شواشي نعيمة: العلاقات الجزائرية التونسية 1920 – 1962، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص: تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، إشراف الأستاذ: الطاهر جبلي، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة تلمسان، تلمسان، 2013/2012.

3. قدادرة شايب: الحزب الدستوري الجديد وحزب الشعب الجزائري (1943 – 1954)، دراسة مقارنة تاريخية وفكرية، أطروحة دكتوراه: قسم التاريخ: جامعة منتوري، قسنطينة، 2008.

4. مناصرية يوسف: الحزب الحر الدستوري التونسي (1919- 1934)، رسالة ماجستير: معهد التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، 1986.

5. واعر أمال: بورقيبة ودوره في الحزب الدستوري التونسي الجديد (1934 – 1956)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ المعاصر، إشراف الأستاذ: ميلود طيبي، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – قطب شتمة –، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.

4-الموسوعات:

1. بوذينة محمد: أحداث العالم في القرن العشرين (1900 – 1909)، ج1، منشورات محمد بوذينة، تونس، د.ت.

2. عاطف عيد: موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية تونس والجزائر، إيديتو للنشر، بيروت، 1999.

فهرس الأعلام:

- أ -

أحمد عسافي: ص 21

أحمد السقا: ص 21

أحمد باي: ص 25

أحمد المستيري: ص 28

إيزنهاور: ص 30

إيريلالابون: ص 30

- ب -

الباهي الأدغم: ص 30

بيرم الخامس: ص 19

البشر صفر: ص 19

بيسمارك: ص 10

بيرطون: ص 25- 26

بيافوازار: ص 39

الباي محمد منصف: ص 32-33-34-35-41

البحري: ص 23

بربيار: ص 15

- ت -

تشرشل: ص 30

- ج -

جمال الدين الأفغاني: ص 19

جيرو: ص 33

- ح -

حسونة الجلولي: ص 16

حسن جلاتي: ص 21

الحبيب بورقيبة: ص 23-25-26-29-30-31-32-36-37-38-39-40-41

- د -

دوهوتكلوك: ص 39

ديسانت فاليي: ص 10

- ر -

روستان: ص 16

- ز -

زين العابدين بن علي: ص 28- 29

- س -

سالسبوري: ص 10

- ش -

شومان: 39

- ص -

صالح فرحات: ص 34

صالح بن يوسف: ص 34

- ط -

الطاهر صفر: ص 23 – 27

الطاهر بن عمار: ص 39

- ع -

علي باشا: ص 19

عبد العزيز الثعالبي: ص 10-11-12-13-15

علي بن خليفة: ص 16

- ف -

فيكتور دي كرنيار: ص 20

فرحات حشاد: ص 35-39

- ق -

القاضي لعروسي الحداد: ص 34

- م -

محمد علي الحامي: ص 23

محمود الماطري: ص 26 – 26 – 27

محمد شنيق: ص 33- 39

محمد الصالح مزالي: ص 39

ماسط: ص 33- 34

- هـ -

الهادي السعدي: ص 31

فهرس الأماكن

- أ -

الألزاس واللورين: ص 10

إيطاليا: ص 10

- ب -

بنزرت: ص 15

باريس: ص 41

برلين: ص 33

باجة: ص 15

بني يزيد: ص 17

بريطانيا: ص 10

- ت -

تونس: ص 10- 12-13-14-15-18-20-21-31-34-36-37-38-39-40-41

- ج-

الجزائر: ص 10-11 -12 - 40- 41

- خ -

خمير: ص 12 – 14 -15

- ف -

فرنسا: ص 10-12-13-14-15-16-17-20-31-32-33-34-37- 38-39-40-41

- ق -

القيروان: ص 10- 16- 18- 31

قفصة: ص 39

قابس: ص 17

قرطاج: ص 28- 39

- م -

مصر : ص 33 – 34 – 35

- ن -

ناهد: ص 11- 12 – 13

بحمد الله